

تقصير في إطلاق الصناديق الخارجية لجذب سيولة مؤسسية لبورصة الكويت

عشرات الصناديق «تغرف» سيولة من الداخل للخارج فقط

العقارية المدرة للدخل التي تمنح الأفراد فرصة الاستثمار في عقارات ضخمة بمبالغ صغيرة وتوفر عوائد دورية وسيولة عالية تشبه تداول الأسهم مع إعفاء المستثمرين من أعباء إدارة ومتابعة العقارات التشغيلية.

السوق الكويتي يتطور بشكل مستمر، ويحوي العديد من الفرص ذات العوائد المستقرة والمضمونة والمنخفضة المخاطر في ذات الوقت.

فبعيداً عن المضاربات اللحظية واليومية هناك فرصة راسخة تناسب المستثمرين طويلي الأجل وشركات تقوم عليها مجالس إدارات على قدر الثقة والمسؤولية وملتزمة بأعلى معايير الحوكمة.

يستثمر نحو 677.6 مليون دولار أمريكي، نحو 209 مليون دينار كويتي تقريباً، بالإضافة إلى قيمة استثمار أجنبي منظم عبر صناديق عالمية أجنبية تتبع مؤشرات MSCI و FTSE Russell، والتي تقدر بقيمة 6.5 مليار دينار كويتي، تعادل نحو 21.2 مليار دولار أمريكي.

فكرة ومقترح ومبادرة إطلاق صناديق استثمارية كويتية لتسويقها في كافة الأسواق الخارجية، فكرة جديرة بالدراسة والاهتمام وقد تجد طريقها لتحقيق نجاحات كبيرة، خصوصاً وأن هناك شرائح تبدأوا رغبة في الاستثمار المؤسسي في السوق بمبالغ صغيرة أو محدودة، وفكرة الصندوق من خلال الوحدات قد تلبى تلك الرغبة، مثل فلسفة وفكرة الصناديق

عشرات الصناديق تؤسس في الخارج من جانب الشركات المحلية لتسويقها على المستثمرين المحترفين والمؤسسين في السوق الكويتي، وهي خطوة جيدة لا غبار عليها، ومطلوب إتاحتها للمستثمرين للتنوع الفرص الاستثمارية، وإتاحة قنوات مؤسسية منظمة وموثوقة أمام المستثمرين. لكن في المقابل ثمة تقصير يرصده مراقبون في جانب إطلاق صناديق استثمار للأسواق الخارجية سواء إقليمية أو عالمية لجذب سيولة مؤسسية منظمة للسوق الكويتي.

بورصة الكويت تحوي العديد من الفرص الاستثمارية المؤسسية التي تحظى بثقة أكبر الصناديق السيادية في العالم، وفي مقدمتها صندوق النرويج السيادي، حيث

وهناك العديد من الملاحظات في هذا الملف:



دور البورصة في تعميق السوق

والأدوات الاستثمارية المتنوعة. ما ندعوا له ليس كل عام شركة أو شركتين، بل بحد أدنى بين 8 إلى 12 شركة في العام، خصوصاً وأن بعض القطاعات المتخصصة في السوق خاوية.

الجيدة عبر زيادة قاعدة الإدراجات بوتيرة أسرع، حيث كلما تنوعت الخيارات كانت نقطة ارتكاز مهمة وضرورية في نجاح التجربة، فكلما كانت هناك إدراجات ناجحة زادت السوق عمقاً وارتفعت السيولة وشقت طريقها عبر القنوات

تتحمل شركة بورصة الكويت جزء من مسؤولية نجاح تجربة الصناديق العكسية التي توجه لمستثمري الخارج مستقبلاً، كمنصة وفرصة للراغبين في الاستثمار المحلي، إذ تتمثل تلك المسؤولية في توسعة رقعة الخيارات من الشركات

منافسة حامية على شركة قابضة تملك استثمار دولي

شركة استثمار تعيد هيكلة استثماراتها وغير راضية عن أداء «القبضة»



الجمعية العمومية المقبلة ستحدد مستقبل الشركة في ضوء السيطرة المرتقبة

المنافسة على التوكيلات أو حشد مؤيدين لقيادة التغيير واتخاذ موقف محاسبة في الجمعية العمومية المرتقبة.

أحد المساهمين الرئيسيين يعتمد في استقطاب باقي المساهمين معه على ضعف الأداء المالي للشركة ونتائجها، وكذلك الظروف التي تحيط بالاستثمار الخارجي من مصاعب وتحديات يواجهها، وهو ما يعزز الدفع في اتجاه إنهاء التشابك وحسم ذلك الملف التاريخي.

النقاش الدائر حالياً والذي يتخذ طابع المنافسة يعتبر الفصل الأول من "الصراع" في خطوات جادة لفك التشابك وحسم الملف، خصوصاً وأن بعض الملاك باتت لديهم قناعة بأن أداء الشركة يجب أن يكون أفضل من النتائج الحالية، وملف الاستثمار التاريخي الراكد منذ عقود يجب أن يُحسم بعد أن تحول إلى عبء.

لكن في ظل تلك الخطوة برزت بوادر منافسة وصراع مع فريق يقود الشركة القابضة حالياً، عبارة عن مجلس الإدارة الذي يدير الشركة حالياً وبعض الحلفاء، يضعف موقفهم أنهم متأخرين في إنجاز الميزانية وإتمام عقد الجمعية العمومية، ما دفع الشركة الاستثمارية لطلب إنجاز الميزانية والعمل على عقد الجمعية العمومية في أسرع فرصة، حتى يمكنها الوقوف على وضع الشركة القابضة لما لها من تأثير عليها، وبالتالي تريد ميزانية لقياس قيمة ووضع الشركة القابضة بشكل دقيق وواضح وشمولها بالهيكلية التي يتم العمل عليها.

رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة غير المدرجة من القيادات الاستثمارية التاريخية، لكن هناك عدم توافق كامل حالياً برز بين جبهتين رئيسيتين من كبار الملاك في القابضة، وهو ما فتح باب المنافسة والاستقطابات لباقي المساهمين، وبدأت

في إطار هادف ومشروع، أطلقت إحدى الشركات الاستثمارية مؤخراً عميلة هيكلية شاملة ومراجعة لاستثماراتها التابعة والزميلة، ضمن خطة متعددة المسارات لمراجعة أوضاعها بشكل عام، إذ تستهدف العودة للمنافسة بقوة بعد أن تراجعت كثيراً على صعيد تنافسيتها في السوق المالي، بعدما كانت أحد الرواد في إدارة الأصول والصناديق الاستثمارية.

الشركة الاستثمارية تملك حصة استراتيجية في إحدى الشركات القابضة التي تملك استثمار استراتيجي ومهم في إحدى الدول الأوروبية الاقتصادية الكبرى "ألمانيا"، وترغب الشركة الاستثمارية في ضبط أوضاع الشركة القابضة تمهيداً لدراسة الخيارات المتاحة، ومنها التخرج، مثلما هو مصير أي استثمار نضج أو حقق أهدافه، فضلاً عن أن ذلك الاستثمار تحديداً محاط بتحديات.

ما فائدة الصراع على الجوائز الورقية والزجاجية؟

ما الفارق بين «الشهادات المضروبة» والجوائز الورقية التسويقية؟

هل للجهات الرقابية رأي في هذه الجوائز التسويقية؟

ما حجم المصروفات التي تنفق للحصول على الجوائز التسويقية؟

هل هناك مؤشرات قياس لتأثير هذه الجوائز على الجمهور خصوصاً المستثمرين ومستخدمي خدمات «المتوجين بأعلى الأوسمة والنياشين»؟

هل تلك الجوائز متطابقة مع الواقع وتحوز قوة وكالات التصنيف؟



جميع المتنافسين في السوق الواحد «الأفضل - والأقوى - والأول - الأكثر نفوذاً وتأثيراً»!!

ما هو رأي هيئات الفتوى الشرعية في مثل هذه الجوائز الترويجية؟

كيف لشركات خاسرة مئات الملايين وقيادتها من الأقوى والأفضل؟

دروع زجاجية شفافة، تحمل شهادات وصكوك اعتراف بأفضليات وريادات جاهزة للتدوين عليها، «الأقوى - الأفضل - الأضخم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأكثر نفوذاً وتأثيراً»

نتائج وأرقام النصف الأول كشفت شركات حصلت للتو على جوائز من العيار الثقيل، مقابل شركات أرقامها إيجابية لكنها لم تحصل على جوائز أو نياشين!

هبوط حاد في النقد والنقد المعادل بنسبة 84.266%

من المفيد والضروري الاطلاع على البيانات والأرقام التفصيلية في ميزانيات الشركات المدرجة، ففي أحد البنود لشركة كبرى سجل بند “النقد والنقد المعادل” هبوط حاد بنسبة 84.266%، حيث انخفض من مستوى 246.059 مليون دينار كويتي إلى 38.714 بفارق سلبي يبلغ 207.345 مليون دينار كويتي.

37.069 ديون مصرفية على الأهلية القابضة

بلغت قيمة الديون العائدة لبنكين محليين، والقائمة على الشركة الأهلية القابضة، 37.069 مليون دينار كويتي تعادل 51.78% من إجمالي ديون الشركة البالغة 71.584 مليون دينار. فيما يبلغ دين شركة استثمار واحدة نحو 10.817 مليون دينار كويتي. وكان قاضي الإفلاس قد قرر إنهاء إجراءات إعادة الهيكلة وحفظ الطلب الذي تقدمت به الشركة بعد عدم بلوغ النسبة اللازمة لعبور الخطة والمحددة قانوناً بثلاثي الدائنين.

«المخازن»: تراجع التدفقات من أنشطة التشغيل بنسبة 54.74%

131,131	45,137	ربح التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل مخزون مدينون تجاريون موجودات متداولة أخرى دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى
7,261	(117)	
(25,049)	(3,992)	
(10,547)	(3,987)	
(10,356)	(319)	
92,440	36,722	ضرائب مدفوعة مكافأة نهاية الخدمة للموظفين مدفوعة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة مدفوعة
(10,344)	(603)	
(3,750)	(802)	
(300)	-	
78,046	35,317	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل

سجلت صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل وفقاً لميزانية النصف الأول 2026 في شركة “المخازن” نحو 35.317 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 78.046 مليون دينار وذلك عن فترة النصف المقابل من 2025 بنسبة تراجع بلغت 54.74%.

795.923 مليون دينار إيرادات تشغيلية وصافي الربح 5.339 مليون دينار

حققت شركة مشاريع الكويت القابضة إجمالي إيرادات تشغيلية عن النصف الأول 2026 بلغت 795.923 مليون دينار بنمو 3.49% مقارنة مع الفترة المقابلة 2025 حيث بلغت 769.101 مليون دينار. وبلغ صافي الربح لفترة النصف الأول 2026 نحو 5.339 مليون حيث يبلغ بذلك نسبة صافي هامش الربح 0.670%.

تحالف الـ 385 فلس

تتحدث مصادر استثمارية عن أن تحالف الـ 385 فلساً طموحهم عالي وكبير ويتطلعون لتحقيق ثاني ضربة لهم عبر تحقيق مكاسب قياسية، بعد أن قاموا بجولة حققوا فيها ربحاً وفيراً من الشركة المالكة الدامجة التي ملكت أغلى حصة في التاريخ المالي. تحالف المتوسط السعري البالغ 385 فلساً لديهم آمنيات أخرى ويترقبون كل تطور آملين فشل المشروع، لكن مطلعين على سير الإجراءات يؤكدون أن مسار القطار في الطريق الصحيح.

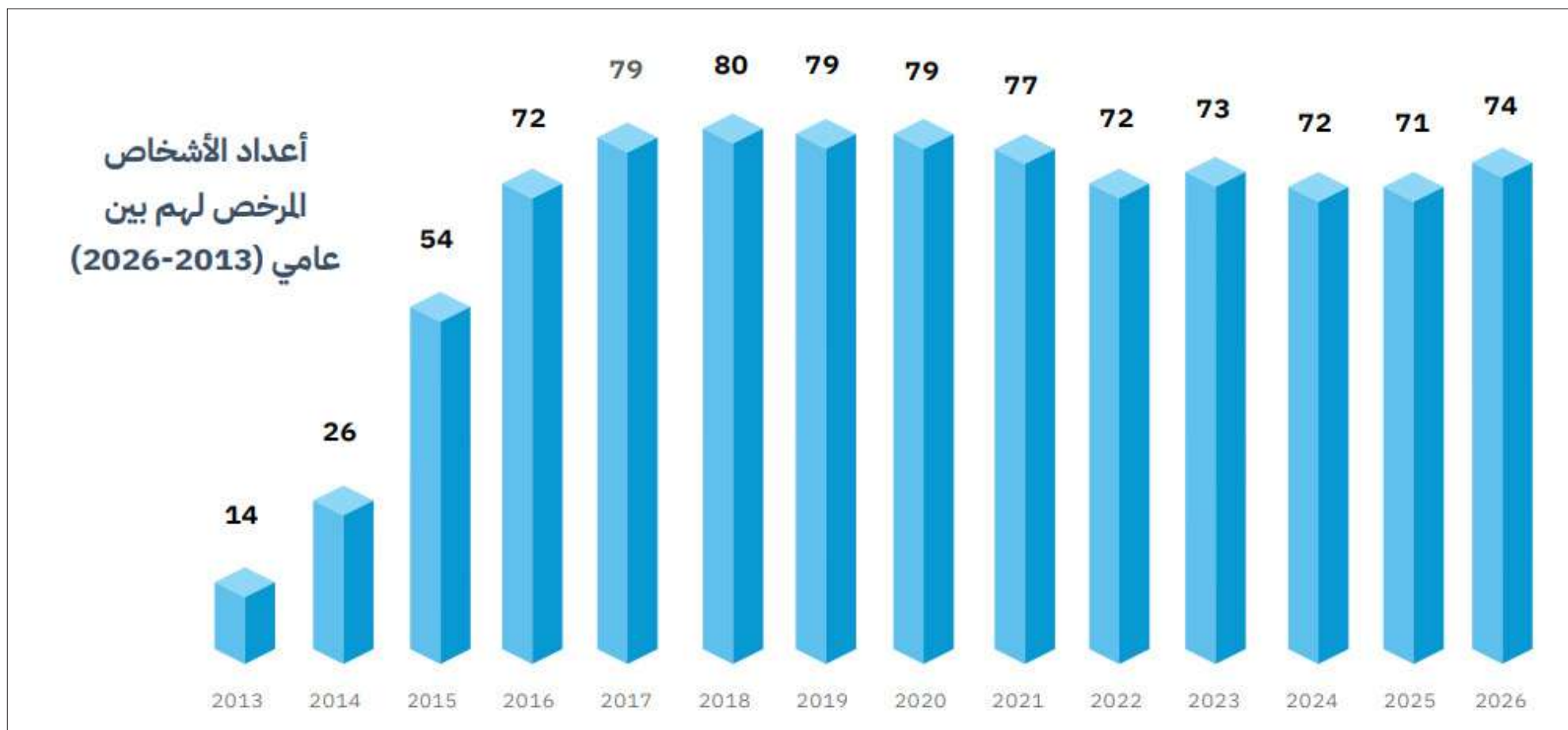
ملاحظة هامة ومكررة: هل الرسالة «لا أحد يحضر العمومية»؟

بعض الشركات التي لها مقارات في الديرة وقريبة على جموع المساهمين تختار أبعد نقطة تابعة لها في مناطق بعيدة جداً جداً على المساهمين لعقد الجمعية العمومية، وكأن الرسالة «لا أحد يحضر»! بعض المناطق التي يتم اختيارها عبارة عن مقارات عمل، واختيارها لا يحمل أي ميزة سوى أنها مشقة على المساهمين، في حين هناك بدائل كثيرة ومتعددة لعقد الجمعية في محيط الديرة، تيسيراً وتسهيلاً على المساهمين.

نفقات تكنولوجيا المعلومات في البورصة زادت 1.11%

شهدت نفقات تكنولوجيا المعلومات في البورصة للنصف الأول زيادة طفيفة بنسبة 1.11%، لتبلغ 837 ألف دينار مقارنة مع 828 ألف دينار، فيما ارتفعت تكاليف الموظفين 4.70% لتصل إلى 3.36 مليون دينار.

6 شركات تخلت عن نشاط الأوراق المالية خلال 8 سنوات



رقابية كبيرة، وبعض الشركات فضلت التحول بعيداً عن الامتثال لقيود المرخص لهم. كانت أعلى قمة والذروة في 2018 بنحو 80 شركة، وبلغت في 2026 نحو 74 فقط.

تخلت نحو 6 شركات من المرخص لها عن نشاط الأوراق المالية لتخرج من مظلة الرقابة، خلال 8 سنوات، في الفترة بين 2018 و2026. شركات ليس لديها حجم أنشطة يبرر استمرارها في ظل التزامات

صندوق الأسرار:

ذكره أن قطاع سيارات الركاب والدرجات النارية يمثل 62.5% من حجم محفظة الأعمال.

9 من المنتظر أن تنعقد الجمعية العمومية غير العادية لشركة ضمان يوم الاثنين 31 أغسطس الحالي، ضمن الجهود المستمرة والمتواصلة على كل الجبهات لتحقيق الأهداف وتلبية المتطلبات وصولاً لمرحلة التشغيل النهائية والكاملة بعد عبور مرحلة خلاف طويلة، وهو ما سينعكس مستقبلاً على الشركة الفائزة بالمزايدة «عربي القابضة»، التي يتطلع جموع مساهميها لعودتها إلى البورصة، وطرح شركة ضمان للاكتتاب العام.

10 في السنوات السابقة كانت حجة الرئيس التنفيذي وشماعته التي يعلق عليها عدم الإنجاز «إنهم ما يحبونه»، الآن الجميع يقدره ويحبه فأين الإنجاز؟ الأيام تكشف الحقائق «جعجة من دون طحين»، وتفرض من يُنظر ومن يعمل على أرض الواقع.

11 أزمة كبيرة حين يكون من يملك والمستفيد الأول هو كل الأزمة والعائق الأكبر لمسيرة النجاح، وهو من يضع «العصا في الدولاب».

12 هل كان يقصد «سبي إكس» أم «سبيس تون»؟ مشكلة بعض المستثمرين في «ذاكرة السمج».

في السُّبُات العميق».

4 دائماً من يتتبع السراب والوعود الزائفة يدفع الثمن!! فلا توجد كفالة في السوق.

5 القيادي الذي لا يتعايش مع موظفيه والمرؤوسين تحت مظلته، كيف سيكون التواصل؟ وكيف ستكون مهمته ناجحة بنسبة 100% في ظل فجوة شاسعة يعتمد فيها على ما يصله من تقارير إما مسموعة حسب الأهواء أو مكتوبة أيضاً حسب المُبلغ؟

6 تمت عملية توزيع أسهم استيت كابيتال على مساهمي كفيك بنجاح، وترصدت الأسهم في حسابات المساهمين كأرباح عن العام الماضي، وهناك ترقب لحصول الشركة على الموافقة النهائية للإدراج في البورصة خلال المرحلة المقبلة.

7 الشركة التي كانت مجرد رخصة وتحت مظلتها مساحة أرض شاسعة ولا يوجد لديها نشاط تشغيلي واضح وتحت السيطرة بأغلبية، هل يتم دمجها في ظل ما تشكله من عبء على المجموعة؟

8 بلغت التدفقات النقدية التشغيلية لشركة الغانم في النصف الأول 16.6 مليون دينار، وهو مستوى يغطي بالكامل توزيعات الأرباح. وجدير

1 التضامن والتحالف العائلي نموذج جيد وإيجابي في ظل المنافسة والصراعات التي تشهدها بعض الشركات في بعض الملفات والمنعطفات، ويتكرر حالياً في مشهد جديد يتم التحضير له في جمعية عمومية مرتقبة، بعد أن حقق هذا التضامن والتحالف نجاحاً قبل أشهر في إحدى الجمعيات العمومية التي أثير حولها ضجة، وحالياً تتم الاستعانة بكل الأصدقاء حتى من خارج الحقل الاقتصادي.

2 نموذج من تضارب الإفصاحات الذي يحتاج تنظيم أكثر لتوفير العلومة المفيدة للمستثمر. شركة من كبار الملاك الرئيسيين تعلن أنها زادت ملكيتها 0.5%، والشركة محل المصلحة تعلن أنه ليس لديها أي معلومات جوهرية أو مستجدات تبرر النشاط الذي شهده السهم.

3 رئيس مجلس إدارة شركة بدأ يطلب بيانات ومعلومات من أكثر من طرف من الشركة، وكأنه يطابق بعض البيانات مع بعضها البعض، وهذه الممارسة محل استغراب كبير من كل القيادات في الشركة، كونه معروف عنه عدم العناية الكاملة بسبب أن حضوره مثل غيابه نتيجة تسليمه مقاليد الأمور لمن يثق فيهم، لكن ممارساته الأخيرة تكشف عن أنه بدأ في مرحلة استفاقة ونشاط وهي صحة متأخرة لكنها أفضل من الاستمرار

الشركة المنكوبة والرئيس السوبرمان



وستدخل رسمياً دوامة لا نهاية لها رهاناً على الوقت، وبدأت بوادر سلبية المخصصات تظهر عليها وأرهقت أرباحها.

مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لا حول لهم ولا قوة، القدرات والإمكانات محدودة، والشركة لم تشهد أي تطور يذكر منذ أن خرج العرب والمؤسس منها، فهي تعيش على شركات تابعة وزميلة واستثمارات قديمة، تلاحقها قضايا خلافية حصدت منها عشرات الملايين.

ما عدا ذلك ليس لديها ما يذكر أو ما يطمئن إلى أنها ستعود إلى المسار الصحيح قريباً، رغم أن كل المقومات متوافرة لها.

فهل تختار المواجهة القانونية أو تحل مشاكلها ودياً؟ جلسة قبول الطلب للحماية ستحدد مسارات ومستقبل الشركة.

لكن هل تكون تلك الأزمة الأخيرة لهذه الشركة المنكوبة التي كانت يوماً ما أحد النجوم الساطعة اللامعة التي يشار إليها بالبنان؟ أم أن تلك الأزمة ستكون النهاية لها وللرئيس السوبر مان الذي يمثل في كل عضوية وكيان ويتقلد 555 منصباً في آن واحد.

الذي له فضل عليه في كثير من المشاكل، وربما كان سبب في نكبة هذا الرجل الذي انصدم فيه شر صدمة.

دخل على الخط "حلال العقد"، وجاء بأحد الرؤساء الذين توسم فيهم خيراً لكنه محدود القدرات جاء من مدرسة مشاغبيين، وكلها بالكامل عن بكرة أبيها سيئين بلا مبادئ أو أخلاق، لكن هنا غير الرجل من سلوكه وترك خلفه كل ممارسة سلبية تعلمها.

لكن الشركة "منكوبة" وتحتاج إلى تنظيف عميق من الجذور، وربما قارئ يرقئها ليظهرها من الفساد، وبالمرّة تبخيرها وتغيير عتبتها، خصوصاً وأنه لم يستطع كائن من كان إن يحل عقدتها ويعيدها إلى الطريق الصحيح، فكلما ترفع رأسها تأتيها كارثة جديدة تعيدها إلى الوراء عشرات السنين.

بعد أن ودعت المشاكل والنزاعات والقضايا واستقرت أوضاعها لعدد محدود من السنوات، فجأة سقطت من أعلى قمة على أزمة جديدة أعادتها إلى ميدان النزاعات والصراعات القانونية،

●●●●●●●●●●

سلسلة قصص

قصة خيالية اقتصادية أهدافها توعوية
تنويرية أبطالها أدوات ودمى بشرية
وفرق من النواطير والشخصيات الكرتونية
وعرابي السطو على الأصول
الجوهرية المحلية والدولية.

●●●●●●●●●●

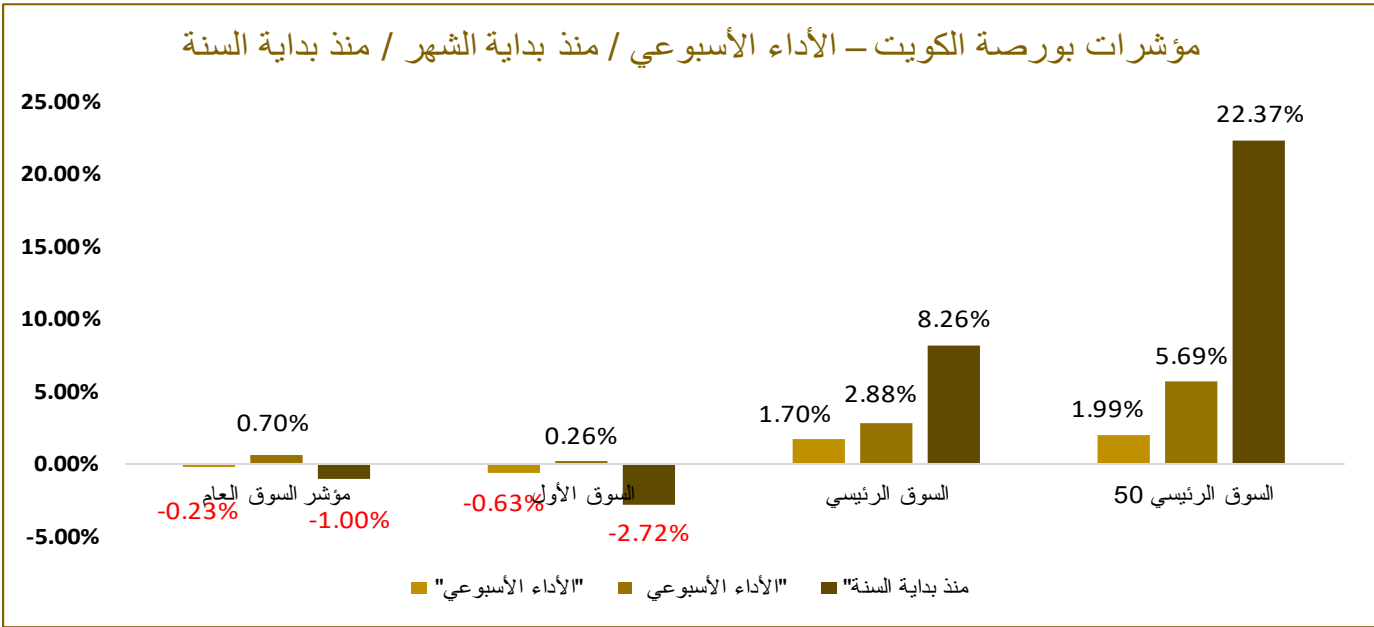
الشركة المنكوبة تذكر المستثمرين بالبيت المسكون في سالف العصر والزمان، هذا البيت الشهير الذي كان كلما يسكنه ساكن يجد نفسه مع "أواعيه" على قارعة الطريق، هكذا هي الشركة المنكوبة التي لم ينصلح لها حال منذ عقدين. أكثر من 20 عاماً وهي من مطب إلى مطب، والمثير في الملف أن مجلس الإدارة يتغنى ويتباهى زهواً بمستقبلها ومسيرتها، وأنها تقبع على كنوز ومغارة علي بابا، وأن معها مفتاح الحياة إلى آخر النصوص المطاطية.

الشركة المنكوبة أسسها رجل أعمال مجتهد يتسم بالأمانة والنزاهة والحنكة والحكمة، استعان بأحد الموظفين الهواة الصاعدين، ومنحه الثقة، تقريباً سلمه الخيط والمخيطة، رغم قدراته المحدودة عقلياً وفنياً لكنه كان يمتاز ببعض العلاقات مع شخصيات مليئة، وتلك كانت ميزته الوحيدة، والتي افتقدها لاحقاً بسبب عمليات النصب التي مارسها ضد هذه الشخصيات.

هذا الشخص تحول لاحقاً إلى أخطبوط أو ديناصور، رغم انقراضهم، أكل الأخضر واليابس، وورط الرجل



الأداء العام لبورصة الكويت							
الدولة	البورصة	المؤشر	عدد الشركات المدرجة	القيمة السوقية (مليار دك)	النسبة إلى السوق (%)	حجم التداول منذ بداية السنة (مليون)	قيمة التداول منذ بداية السنة (مليون دك)
	بورصة الكويت	مؤشر السوق العام	139	52.83	100.00%	48,348.24	12,598.08
		مؤشر السوق الأول	39	43.76	82.83%	21,583.59	8,394.76
		مؤشر السوق الرئيسي	100	9.07	17.17%	26,764.65	4,203.32
		مؤشر السوق الرئيسي 50	47	3.41	6.45%		



المؤشرات	المستوى الحالي للمؤشر	التغير (%)	الأداء منذ بداية الأسبوع
مؤشر السوق العام	(89.34)	-1.00%	-0.23%
مؤشر السوق الأول	(258.59)	-2.72%	-0.63%
مؤشر السوق الرئيسي	686.03	8.26%	1.70%
مؤشر السوق الرئيسي 50	1,943.45	22.37%	1.99%

المؤشرات	مكرر الربحية P/E	مكرر القيمة الدفترية P/BV	عائد التوزيعات (%)
مؤشر السوق العام	16.76	1.79	3.58%
مؤشر السوق الأول	18.04	1.95	3.43%
مؤشر السوق الرئيسي	11.64	1.20	4.53%
مؤشر السوق الرئيسي 50	12.14	1.52	2.46%

قطاعات السوق - نبذة عن أداء الأسبوعي

القطاع	عدد الشركات	أداء المؤشر للأسبوع الحالي	أداء المؤشر للأسبوع السابق	التغير	التغير (%)	القيمة السوقية النسبية إلى السوق (%)	ترتيب القطاع	مكرر الربحية P/E	مكرر القيمة P/BV	عائد التوزيعات (%)
البنوك	9	2,112.87	2,128.96	(16.09)	-0.76%	31,519.91	1	19.34	2.01	3.09%
الخدمات المالية	44	1,748.58	1,734.50	14.08	0.81%	5,567.09	2	14.61	1.23	3.16%
الاتصالات	4	1,418.38	1,403.43	14.95	1.07%	4,337.41	3	9.58	1.90	9.00%
العقار	29	2,032.94	2,057.20	(24.26)	-1.18%	4,314.93	4	19.51	1.46	1.83%
صناعية	19	754.07	753.07	1.00	0.13%	2,488.72	5	14.56	1.45	4.88%
الخدمات الاستهلاكية	11	2,339.12	2,361.73	(22.61)	-0.96%	1,704.04	6	16.87	2.90	3.36%
التأمين	8	2,312.35	2,164.65	147.70	6.82%	931.35	7	9.93	1.07	3.79%
مواد أساسية	3	895.18	874.96	20.22	2.31%	504.27	8	22.24	1.68	3.51%
الطاقة	6	1,827.11	1,825.37	1.74	0.10%	491.74	9	13.56	1.39	4.21%
السلع الاستهلاكية	2	1,255.40	1,276.20	(20.80)	-1.63%	379.81	10	17.97	2.77	4.00%
الرعاية الصحية	2	635.92	652.69	(16.77)	-2.57%	304.74	11	17.62	2.20	1.54%
منافع	1	368.42	371.05	(2.63)	-0.71%	154.00	12	11.32	1.04	3.57%
التكنولوجيا	1	9,828.52	7,311.37	2,517.15	34.43%	135.10	13	NM	NM	NM

الأكثر 5 شركات انخفاضاً						
السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغير (%)	التغير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون دك)
تجارة	0.124	0.176	-29.55%	-29.55%	143.07	21.15
فيوتشر كيد	0.087	0.095	-8.23%	-25.64%	9.48	0.85
امتيازات	0.331	0.359	-7.80%	-11.97%	0.002	0.001
ورقية	0.240	0.260	-7.69%	-7.69%	2.13	0.53
ع عقارية	0.160	0.173	-7.51%	-26.94%	4.55	0.76

الأقل 5 شركات ارتفاعاً						
السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغير (%)	التغير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون دك)
أركان	0.359	0.328	9.45%	9.45%	101.23	33.58
بيتك	0.770	0.776	-0.77%	-0.77%	40.96	31.61
مخازن	0.160	0.152	5.26%	5.26%	164.07	25.49
وطني	0.853	0.872	-2.18%	-8.31%	25.43	21.75
تجارة	0.124	0.176	-29.55%	-29.55%	143.07	21.15

الأكثر 5 شركات ارتفاعاً						
السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغير (%)	التغير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون دك)
الأنظمة	1.351	1.005	34.43%	34.43%	8.00	9.64
تمدين أ	1.157	0.869	33.14%	-13.79%	0.003	0.003
خليج ت	1.423	1.210	17.60%	17.60%	0.03	0.04
مواشي	0.141	0.125	12.80%	29.36%	13.22	1.81
أيفا فنادق	0.627	0.567	10.58%	-25.21%	9.46	5.51

الأكثر 5 شركات نشاطاً						
السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغير (%)	التغير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون دك)
مخازن	0.160	0.152	5.26%	5.26%	164.07	25.49
تجارة	0.124	0.176	-29.55%	-29.55%	40.96	31.61
التخصيص	0.170	0.174	-2.30%	46.04%	109.69	18.63
أركان	0.359	0.328	9.45%	9.45%	101.23	33.58
الأولى	0.134	0.134	0.00%	8.06%	64.78	8.85

المؤشرات الخليجية - نبذة عن الأداء الأسبوعي/الشهري/السنوي									
الدولة	إسم المؤشر	القيمة السوقية الحالية (\$)	النسبة إلى الأسواق الخليجية (%)	مستوى المؤشر كما في 31/12/2025	مستوى المؤشر كما في 20/08/2026	نسبة تغير الأداء الأسبوعي (%)	نسبة تغير الأداء الشهري (%)	نسبة تغير الأداء السنوي (%)	مكرر الربحية P/E
	مؤشر السوق العام	172.26	4.3%	8,907.60	8,818.26	-0.23%	0.70%	-1.00%	16.76
	تاسي	2,554.77	63.3%	10,490.69	10,954.46	1.21%	3.44%	4.42%	14.91
	مؤشر قطر QE Index	144.29	3.6%	10,762.51	9,682.57	-3.38%	-2.40%	-10.03%	11.36
	مؤشر أبوظبي العام ADX-GI	849.96	21.1%	9,992.72	10,075.66	0.31%	1.62%	0.83%	13.70
	مؤشر دبي العام DFM-GI	250.20	6.2%	6,047.09	5,839.53	-1.16%	0.75%	-3.43%	8.89
	مؤشر مسقط MSX 30	45.44	1.1%	5,866.80	7,531.80	0.42%	3.18%	28.38%	13.79
	مؤشر البحرين العام BASI	20.07	0.5%	2,066.54	1,943.86	-0.52%	-0.64%	-5.94%	7.10

شركة الساحل للتنمية والاستثمار

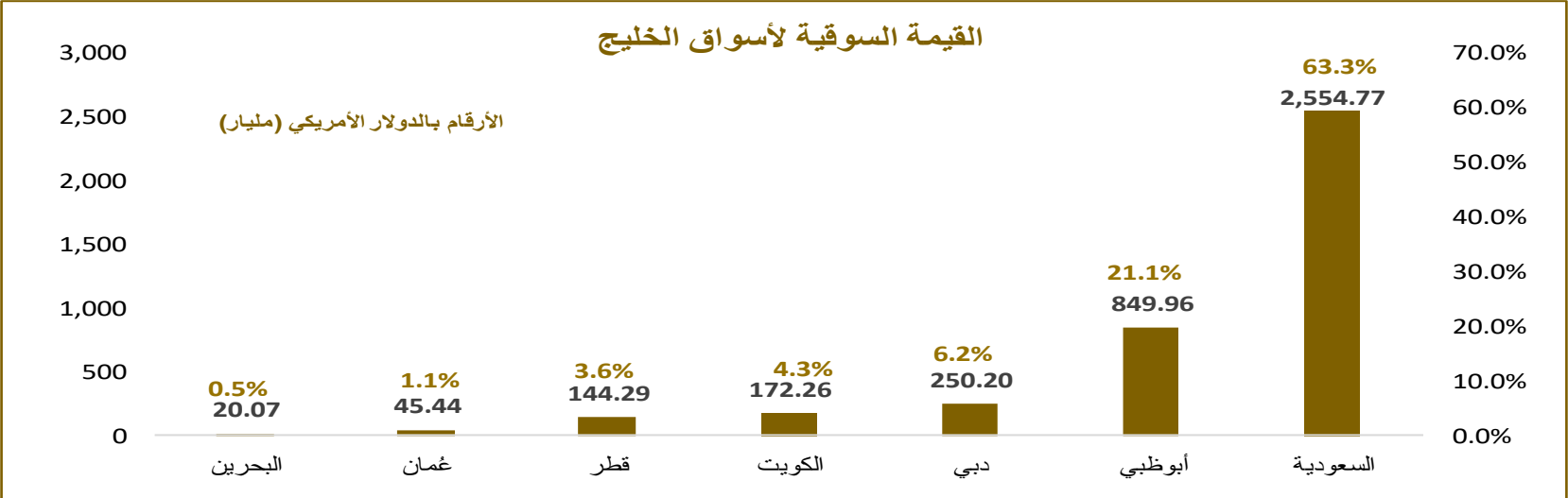
إدارة التداول

الخط الساخن 1899222

واتساب 1899222

بريد الكتروني cb@coast.com.kw

إعداد: شعيب علي/قسم إدارة الأصول



تقريرالاقتصادي الأسبوعي

«الشال» : 139 شركة نمت أرباحها7.3% بقيمة 1.361 مليار دينار

47.4% من الشركات في النصف الأول حققت تقدماً في الأداء بنحو 83 شركة

قطاع المؤسسات والشركات أكبر المتعاملين في البورصة بنسبة 67.3%

القطاعات		عدد الشركات المعلنة النصف الأول 2025	أرباح الشركات المدرجة ألف دك		التغير		نسبة من الإجمالي	
			النصف الأول 2026	ألف دينار كويتي	%	2025	2026	
1	الطاقة	5	14978	17343	2365	%15.8	%1.2	%1.3
2	المواد الأساسية	2	5597	3276	-2321	-41.5%	%0.4	%0.2
3	الصناعة	19	-205289	-144284	61005	%29.7	-16.2%	-10.6%
4	السلع الاستهلاكية	2	8220	10097	1877	%22.8	%0.6	%0.7
5	الرعاية الصحية	2	2643	-10041	-12684	-479.9%	%0.2	-0.7%
6	الخدمات الاستهلاكية	11	60442	44889	-15553	-25.7%	%4.8	%3.3
7	الاتصالات	4	186033	261328	75295	%40.5	%14.7	%19.2
8	المنافع	1	8111	6684	-1427	-17.6%	%0.6	%0.5
9	البنوك	9	881830	922207	40377	%4.6	%69.5	%67.8
10	التأمين	8	47180	52847	5667	%12.0	%3.7	%3.9
11	العقار	28	34360	43967	9607	%28.0	%2.7	%3.2
12	الخدمات المالية	43	224560	152500	-72060	-32.1%	%17.7	%11.2
13	التكنولوجيا	1	-322	-257	65	%20.2	-0.03%	-0.02%
	إجمالي السوق	135	1268342	1360555	92213	%7.3	%100	%100

ضمنها 62 شركة انخفض مستوى أرباحها، بينما زادت 9 شركات من مستوى خسائرها أو انتقلت من الربحية إلى الخسائر، مقابل 52 شركة حققت تراجعاً في أدائها ضمن العينة ذاتها للفترة نفسها من العام السابق.

وفي قائمة أعلى الشركات الرباحة، حققت عشر شركات قيادية أرباحاً بنحو 1.171 مليار دينار كويتي، أو نحو 86.1% من إجمالي الأرباح المطلقة لكل الشركات المعلنة، ونحو 71.0% من جملة الشركات الرباحة. تصدرها “بيت التمويل الكويتي” بنحو 363.1 مليون دينار كويتي، وجاء «بنك الكويت الوطني» في المرتبة الثانية بنحو 324.8 مليون دينار كويتي، وشركة «الاتصالات المتنقلة (زين)» في المرتبة الثالثة بنحو 220.2 مليون دينار كويتي، واحتل البنك التجاري الكويتي المرتبة الرابعة بنحو 62.3 مليون دينار كويتي. وعلى النقيض، حققت عشر شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 282.3 مليون دينار كويتي، ضمنها حققت شركة «أجيالتي للمخازن العمومية» أعلى مستوى في الخسائر المطلقة بنحو 206.8 مليون دينار كويتي، كما

الأول 2026، حيث بلغت جملة خسائره نحو 144.3 مليون دينار كويتي، منخفضة بنحو 61 مليون دينار كويتي مقارنة مع 205.3 مليون دينار كويتي في النصف الأول 2025. ويعود ذلك إلى تسجيل شركة «أجيالتي للمخازن العمومية» خسائر بقيمة 206.8 مليون دينار كويتي، وهي خسارة نقدية غير متكررة ناتجة عن أحكام قضائية خاصة باستثماراتها في الكويت، مقابل خسائر بلغت نحو 270.4 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2025. وتفصيل أداء القطاعات يلخصها الجدول المرافق.

وتشير نتائج النصف الأول من العام الجاري إلى أن 64 شركة حققت ارباح صافية في نهاية النصف الأول من عام 2026، من ضمنها زادت 50 شركة مستوى أرباحها، و14 شركة أخرى إما تحولت إلى الربحية أو خفضت من مستوى خسائرها، أي أن 47.4% من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدماً في الأداء، وكان عدد الشركات التي حققت تقدماً في أدائها من نفس العينة 83 شركة في النصف الأول من عام 2025. وحققت 71 شركة هبوطاً في مستوى أدائها،

أرباح الشركات المدرجة – النصف الأول 2026

قال تقرير صادر عن «الشال» : بلغ عدد الشركات المدرجة التي أعلنت نتائجها المالية عن النصف الأول من السنة الحالية 135 شركة، أو نحو 97% من عدد الشركات المدرجة البالغ عددها 139 شركة، وذلك بعد استبعاد الشركات التي لم تعلن بعد عن نتائجها. وحققت تلك الشركات صافي أرباح بلغ نحو 1.361 مليار دينار كويتي، بارتفاع بنحو 7.3% عن مستوى أرباح النصف الأول من عام 2025 البالغة نحو 1.268 مليار دينار كويتي. وحقق الربع الثاني ارتفاعاً بنحو 149.2% في مستوى أرباحه مقارنة بمستوى أرباح نفس العينة للربع الأول من عام 2026، حيث حققت تلك الشركات نحو 970.9 مليون دينار كويتي للربع الثاني من العام الجاري، مقارنة بنحو 389.6 مليون دينار كويتي للربع الأول.

وزادت 6 قطاعات من أصل 13 قطاعاً نشطاً من مستوى ربحيتها عند مقارنة أدائها مع أداء النصف الأول من عام 2025، بينما تراجعت أرباح 4 قطاعات وقطاعان خفضا من خسائرها، فيما انتقل قطاع وحيد من الربحية إلى الخسائر. أفضل القطاعات أداءً من حيث ارتفاع القيمة المطلقة، كان قطاع الاتصالات الذي حقق أرباحاً بلغت نحو 261.3 مليون دينار كويتي مقابل نحو 186 مليون دينار كويتي، أي بزيادة بنحو 75.3 مليون دينار كويتي وبنسبة 40.5%. ثانيها قطاع البنوك الذي حقق أعلى مستوى في قيمة الأرباح الصافية وبنحو 922.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 881.8 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع مطلق بقيمة 40.4 مليون دينار كويتي أو بنسبة 4.6%. تلاهما في الارتفاع، قطاع العقار الذي زاد أرباحه من نحو 34.4 مليون دينار كويتي إلى نحو 44 مليون دينار كويتي، أي مرتفعاً بنحو 9.6 مليون دينار كويتي وبنسبة 28.0%.

وفي الجانب الآخر، أكبر انخفاض في مستوى الأرباح كان من نصيب قطاع الخدمات المالية، فقد بلغت أرباحه نحو 152.5 مليون دينار كويتي نزولاً من مستوى 224.6 مليون دينار كويتي حققها في النصف الأول من العام الماضي، أي منخفضاً بنحو 72.1 مليون دينار كويتي وبنسبة 32.1%-. ويتبعه في انخفاض قيمة الأرباح الصافية، قطاع الخدمات الاستهلاكية بتحقيقه أرباحاً بلغت نحو 44.9 مليون دينار كويتي، نزولاً من مستوى 60.4 مليون دينار كويتي حققها في النصف الأول من العام الماضي، أي منخفضاً بنحو 15.6 مليون دينار كويتي أو بنحو 25.7%-. وحقق القطاع الصناعي أكبر قيمة للخسائر في النصف



آخر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع صناديق الاستثمار بنسبة 0.5%

**25.6% نسبة
العمالة المنزلية
من إجمالي العمالة
الوافدة في الكويت**

**18.1% نسبة
تعاملات المستثمرين
غير الكويتيين بقيمة
2.109 مليار دينار**

كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 302.534 مليون دينار
كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 1.554 مليون
دينار كويتي.

وآخر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع صناديق
الاستثمار، فقد استحوذ على 0.5% من إجمالي قيمة الأسهم
المُباعة (0.5% للفترة ذاتها 2025) و 0.4% من إجمالي قيمة
الأسهم المُشتراة (0.5% للفترة ذاتها 2025). وقد باع هذا
القطاع أسهماً بقيمة 62.426 مليون دينار كويتي، في حين
اشترى أسهماً بقيمة 50.393 مليون دينار كويتي، ليصبح
صافي تداولاته بيعاً وبنحو 12.032 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة
محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين
فيها، إذ اشترى أسهماً بقيمة 9.629 مليار دينار كويتي
مستحوذين بذلك على 82.8% من إجمالي قيمة الأسهم
المُشتراة (84.4% للفترة ذاتها 2025)، في حين باعوا أسهماً
بقيمة 9.329 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على
80.2% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (87.8% للفترة
ذاتها 2025)، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون شراءً وبنحو
299.523 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة
الأسهم المُباعة نحو 2.109 مليار دينار كويتي أي ما نسبته
18.1% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (10.6% للفترة
ذاتها 2025)، في حين بلغت قيمة أسهمهم المُشتراة نحو
1.854 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 15.9% (14.2%
للفترة ذاتها 2025)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً وبنحو
255.360 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون
الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة نحو 1.7%
(1.6% للفترة ذاتها 2025) أي ما قيمته 195.293 مليون
دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المُشتراة نحو
151.130 مليون دينار كويتي أي بنحو 1.3% (1.5% للفترة
ذاتها 2025)، ليبلغ صافي تداولاتهم بيعاً وبنحو 44.163
مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح
نحو 81.5% للكويتيين، و 17.0% للمتداولين من الجنسيات
الأخرى و 1.5% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي،
مقارنة بنحو 86.1% للكويتيين، و 12.4% للمتداولين من
الجنسيات الأخرى و 1.5% للمتداولين من دول مجلس
التعاون الخليجي في الفترة ذاتها من العام السابق. أي أن
بورصة الكويت ظلت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر
للمستثمر المحلي، ومازال إقبال المستثمرين الآخرين من
خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من
داخل دول المجلس.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بنحو 12.6% ما بين
نهاية ديسمبر 2025 ونهاية يوليو 2026، مقارنة بارتفاع
بنسبة 9.7% ما بين نهاية ديسمبر 2024 ونهاية يوليو
2025. وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية يوليو
2026 نحو 53,694 حساباً أي ما نسبته 11.3% من إجمالي
الحسابات، مقارنة بنحو 52,612 حساباً في نهاية يونيو
2026 أي ما نسبته 11.1% من إجمالي الحسابات من الشهر
ذاته، أي بارتفاع بنسبة 2.1%.



للسوق الرسمي للفترة 01/01/2026 إلى 31/07/2026،
والمشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت وفقاً
لجنسية وفئة المتداولين. وأفاد التقرير إلى أن قطاع
المؤسسات والشركات ما زال أكبر المتعاملين فيها ونصيبه
إلى ارتفاع، فقد استحوذ على 67.3% من إجمالي قيمة
الأسهم المُباعة (61.5% للفترة ذاتها 2025) و 66.9% من
إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (63.3% للفترة ذاتها 2025).
وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 7.832 مليار دينار كويتي،
في حين اشترى أسهماً بقيمة 7.780 مليار دينار كويتي،
ليصبح صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً وبنحو 52.393 مليون
دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع الأفراد
ونصيبه إلى انخفاض، إذ استحوذوا على 30.1% من إجمالي
قيمة الأسهم المُشتراة (35.0% للفترة ذاتها 2025) و 29.5%
من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (36.7% للفترة ذاتها
2025). وقد اشترى المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 3.501
مليار دينار كويتي، بينما باعوا أسهماً بقيمة 3.435 مليار
دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم الوحيدون شراءً وبنحو
65.980 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)
ونصيبه إلى ارتفاع، فقد استحوذ على 2.6% من إجمالي
قيمة الأسهم المُباعة (1.3% للفترة ذاتها 2025) و 2.6% من
إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (1.3% للفترة ذاتها 2025).
وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 304.088 مليون دينار

أسلفنا، تلتها الشركة «الوطنية العقارية» بنحو 42.2 مليون
دينار كويتي.

**العمالة - ب: العمالة المنزلية أو القطاع العائلي - الربع
الأول 2026**

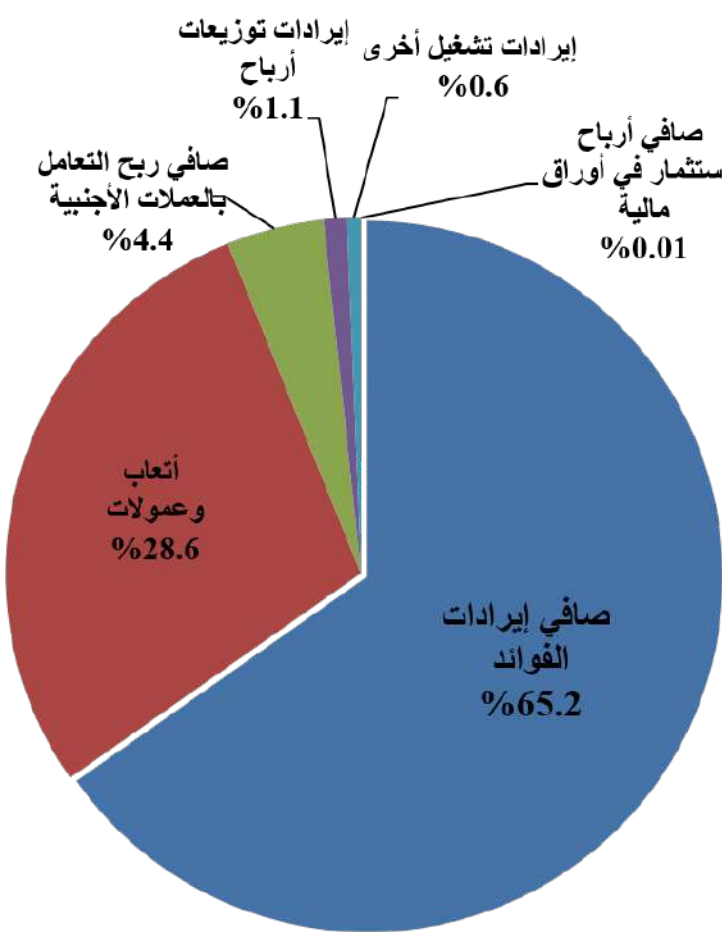
تبلغ نسبة العمالة المنزلية من إجمالي العمالة الوافدة
في الكويت نحو 25.6%، حيث بلغ عددها كما في نهاية
الربع الأول 2026 وفق جداول الإدارة المركزية للإحصاء نحو
783.9 ألف عامل وبارتفاع بنحو 5.2% (745.1 ألف عامل
في نهاية الربع الأول 2025). وتلك العمالة المنزلية موزعة
ما بين الإناث البالغ عددهن نحو 450.9 ألف عاملة، والذكور
البالغ عددهم نحو 333 ألف عامل. تنصدر الفلبين عمالة
الإناث بنحو 133.2 ألف عاملة (132.1 ألف عاملة في نهاية
الربع الأول 2025)، بينما يتصدر عمالة الذكور القادمين
من الهند بنحو 206.1 ألف عامل (213 ألف عامل في نهاية
الربع الأول 2025). وتتصدر الهند أرقام العمالة المنزلية من
الجنسين بنسبة 39.1% من إجمالي العمالة المنزلية، تليها
سريلانكا بنسبة 17.4% من الإجمالي. وبشكل عام، تستحوذ
أربع جنسيات هي الهند، سريلانكا، الفلبين وبنغلاديش
على نحو 86.1% من إجمالي عدد العمالة المنزلية من أصل
10 جنسيات، بينما تحتل الجنسيات الست الأخرى لأعلاها
8.0% للنيبال وأدناها 0.2% للسودان. وضمن الدول العشر
المصدرة للعمالة المنزلية 4 دول أفريقية، تنصدرها أثيوبيا
بنصيب 2.8% من جملة تلك العمالة، ثم بنين بنحو 1.7%،
مالي بنحو 0.3% والسودان بنحو 0.2% كما ذكرنا.

ولو قمنا بدمج أرقام العمالة المنزلية بفئات العمالة الوافدة
الأخرى وفقاً لجنسياتها، سوف يبلغ عدد العمالة الإجمالي
من الجنسية الهندية نحو 887.1 ألف عامل (883.8 ألف
عامل في نهاية الربع الأول 2025). وبلغت نسبتها 28.9%
من جملة العمالة شاملاً العمالة الكويتية، ونحو 33.7% من
جملة العمالة الوافدة، أي تحتل الصدارة في الحالتين. تليها
في الترتيب الثاني العمالة من الجنسية المصرية، وبإجمالي
عمالة بنحو 468.4 ألف عامل (471.8 ألف عامل في نهاية
الربع الأول 2025)، وبنسبة 15.3% من إجمالي العمالة ونحو
17.8% من إجمالي العمالة الوافدة. يليهما في الترتيب الثالث
العمالة الكويتية بنحو 435.6 ألف عامل (450.2 ألف عامل في
نهاية الربع الأول 2025) وبنسبة 14.2% من إجمالي العمالة،
وقد ترتفع تلك النسبة لو كانت أرقامها في الجداول تشمل
العسكريين. وبلغت جملة العمالة الكويتية كما في نهاية
النصف الأول 2026 نحو 495.7 ألف عامل وفقاً لبيانات الهيئة
العامة للمعلومات المدنية، وهو رقم مختلف عن أرقام الإدارة
المركزية للإحصاء، ولا نملك تفسيراً للاختلاف بين الرقمين
ما لم يشمل الأعلى العسكريين والمتعطلين عن العمل. وتأتي
بنغلاديش في المرتبة الرابعة بإجمالي عمالة بحدود 303 ألف
عامل (278.5 ألف عامل في نهاية الربع الأول 2025) وبنسبة
9.9% من إجمالي العمالة، وبنحو 11.5% من إجمالي العمالة
الوافدة. وتأتي الفلبين في المرتبة الخامسة بإجمالي عمالة
بحدود 196.2 ألف عامل (194.1 ألف عامل في نهاية الربع
الأول 2025)، أو ما نسبته 6.4% من إجمالي العمالة ونحو
7.5% من إجمالي العمالة الوافدة.

خصائص التداول في بورصة الكويت - يوليو 2026
أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول



إجمالي الإيرادات التشغيلية - النصف الأول 2026



كويتي، بانخفاض بلغت نسبته 2.3%- وقيمه 122.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 5.363 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2025، في حين ارتفع بنسبة 7.9% أو بنحو 382 مليون دينار كويتي عند المقارنة بإجمالي الموجودات في النصف الأول من عام 2025، حين بلغ نحو 4.859 مليار دينار

كويتي، أي بارتفاع بلغت قيمته 2.1 مليون دينار كويتي وبنسبة 72.9%، مما انعكس إيجابياً على صافي الأرباح. وعليه، ارتفع هامش صافي الربح إلى نحو 66.4% بعد أن كان نحو 66.1%. وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 5.241 مليار دينار

أعلن البنك التجاري الكويتي نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 62.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 60.4 مليون دينار كويتي خلال الفترة نفسها من عام 2025، أي أن البنك سجل ارتفاعاً بنحو 1.9 مليون دينار كويتي أو بنحو 3.2%. ويعزى هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية إلى ارتفاع الإيرادات التشغيلية بالمطلق بقيمة أعلى من ارتفاع المصروفات التشغيلية، إضافة إلى الزيادة في صافي المعكوس من مخصص انخفاض القيمة ومخصصات أخرى. وفي التفاصيل، ارتفعت جملة الإيرادات التشغيلية بنحو 2.4 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 2.7%، لتبلغ نحو 93.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 91.4 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام الفائت. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 1.2 مليون دينار كويتي أو بنسبة 2.0%، وصولاً إلى نحو 61.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 60 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً بند أتعاب وعمولات بنحو 2.6 مليون دينار كويتي وبنسبة 10.6%، ليبلغ نحو 26.9 مليون دينار كويتي مقابل نحو 24.3 مليون دينار كويتي. بينما سجل بند إيرادات توزيعات أرباح انخفاضاً بنحو 1.4 مليون دينار كويتي أو بنسبة 57.4%-، ليبلغ نحو 1 مليون دينار كويتي مقابل نحو 2.4 مليون دينار كويتي في الفترة المماثلة من العام السابق. وارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة 1.8 مليون دينار كويتي، أي بنسبة 5.8%، وصولاً إلى نحو 32.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 31.2 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2025. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 35.1% بعد أن كانت عند نحو 34.1%. وبلغ صافي المعكوس من مخصص انخفاض القيمة ومخصصات أخرى نحو 5.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 3 مليون دينار



البيان	2026/06/30	2025/06/30	التغير		
	(ألف دينار كويتي)	(ألف دينار كويتي)	القيمة	%	
مجموع الموجودات	5241011	4859044	381967	7.9%	
مجموع المطلوبات	4436208	4123524	312684	7.6%	
مجموع حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	804436	735218	69218	9.4%	↑
مجموع الإيرادات التشغيلية	93814	91381	2433	2.7%	
مجموع المصروفات التشغيلية	32921	31125	1796	5.8%	↑
صافي المعكوس من مخصص انخفاض القيمة ومخصصات أخرى	5113	2957	2156	72.9%	↑
الضرائب	3693	2827	866	30.6%	↑
صافي الربح	62313	60386	1927	3.2%	↑
المؤشرات					
**العائد على معدل الموجودات	2.4%	2.5%			↓
**العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	15.7%	16.3%			↓
**العائد على معدل رأس المال	56.9%	57.7%			↓
ربحية السهم الواحد (فلس)	31.6	30.6	1.0	3.3%	↑
إقفال سعر السهم (فلس)	476	530	-54	-10.2%	↓
*مضاعف السعر على ربحية السهم (/)	7.5	8.7			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (/)	1.3	1.6			

* المؤشرات المالية المنتهية في 30 يونيو 2026 على أساس سنوي. ** تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2025 ونهاية يونيو 2026.

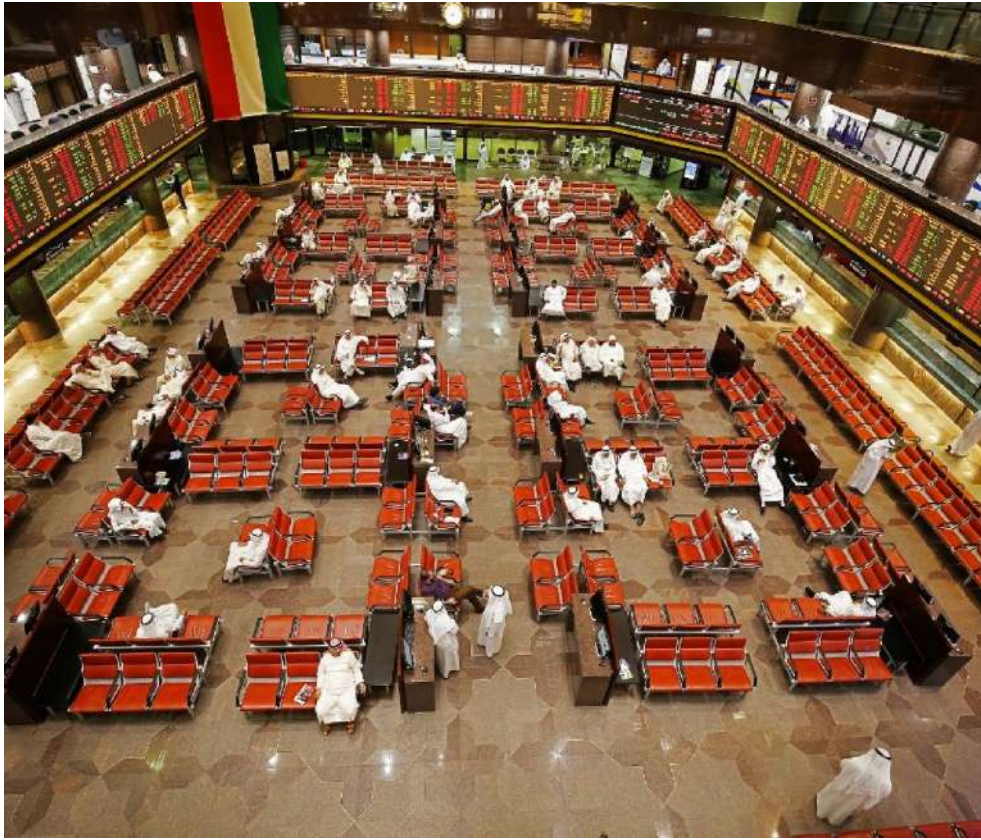
مقارنة مع 30 يونيو 2025. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.3 مرة مقابل 1.6 مرة للفترة المماثلة من العام الفائت. وأعلن البنك نيته توزيع أرباح نقدية عن النصف الأول من

عام 2026 بنسبة 12% من القيمة الاسمية للسهم، أي ما يعادل 12 فلساً كويتياً للسهم الواحد. وبناءً على سعر إقفال السهم البالغ 476 فلساً كويتياً في نهاية يونيو 2026، يبلغ العائد النقدي على السهم نحو 2.5%.

كويتي. وسجلت محفظة قروض وسلف، والتي تشكل أكبر مساهمة في موجودات البنك، انخفاضاً بلغ قدره 4.9 مليون دينار كويتي ونسبته 0.2%-، لتصل إلى نحو 2.969 مليار دينار كويتي (56.7% من إجمالي الموجودات) مقابل 2.974 مليار دينار كويتي (55.5% من إجمالي الموجودات) كما في نهاية عام 2025، فيما ارتفعت بنحو 6.3% أو ما قيمته 177.2 مليون دينار كويتي عند مقارنتها بالفترة نفسها من عام 2025، حين بلغت نحو 2.792 مليار دينار كويتي (57.5% من إجمالي الموجودات). وانخفض بند المستحق من البنك والمؤسسات المالية الأخرى بنحو 51.5 مليون دينار كويتي وبنسبة 8.6%-، ليصل إلى نحو 546.6 مليون دينار كويتي (10.4% من إجمالي الموجودات) مقابل 598.1 مليون دينار كويتي (11.2% من إجمالي الموجودات) كما في نهاية عام 2025، بينما ارتفع بنحو 21.0% أو ما قيمته 95 مليون دينار كويتي عند مقارنته بالفترة نفسها من عام 2025، حين بلغ نحو 451.6 مليون دينار كويتي (9.3% من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت انخفاضاً بلغت قيمته 142.4 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 3.1%-، لتصل إلى نحو 4.436 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 4.579 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2025، بينما ارتفعت بنحو 312.7 مليون دينار كويتي، أي بنسبة 7.6%، مقارنة مع نحو 4.123 مليار دينار كويتي في نهاية النصف الأول من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 84.6% مقارنة بنحو 84.9%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن معظم مؤشرات ربحية البنك قد سجلت انخفاضاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2025. إذ انخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 15.7% مقارنة بنحو 16.3%. وسجل مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) انخفاضاً، حين بلغ نحو 2.4% قياساً بنحو 2.5%. ومعه انخفض مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC)، إذ بلغ نحو 56.9% قياساً بنحو 57.7%. بينما حققت ربحية السهم (EPS) ارتفاعاً إلى نحو 31.6 فلس مقارنة بنحو 30.6 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/الربحية (P/E) نحو 7.5 ضعف مقارنة مع 8.7 ضعف (أي تحسن)، نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد بنسبة 3.3% مقابل انخفاض سعر السهم بنسبة 10.2%-.



الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث ارتفع مؤشر قيمة الأسهم المتداولة وكمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 714.1 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 5.3 نقطة ونسبته 0.7%- عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل منخفضاً بنحو 23.5 نقطة أي ما يعادل 3.2%- عن إقفال نهاية عام 2025.

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

البيان	الأسبوع الثالث والثلاثون	الأسبوع الثاني والثلاثون	التغير
	20/08/2026	13/08/2026	%
عدد أيام التداول	5	5	
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	714.1	719.4	-0.7%
مؤشر السوق العام	8818.3	8839.0	-0.2%
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	472889994	345259000	
المعدل اليومي (د.ك)	94577999	69051800	37.0%
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	1786588545	1287880168	
المعدل اليومي (أسهم)	357317709	257576034	38.7%
عدد الصفقات	117686	95854	
المعدل اليومي لعدد الصفقات	23537	19171	22.8%

البيان	قيمة التداول	نسبة من الإجمالي
الشركات	دينار كويتي	قيمة تداول السوق
شركة أركان الكويت العقارية	33584535	7.1%
بيت التمويل الكويتي	31609692	6.7%
شركة أجيليتي للمخازن العمومية	25494538	5.4%
بنك الكويت الوطني	21754486	4.6%
شركة التجارة والاستثمار العقاري	21154034	4.5%
الإجمالي	133597286	28.3%
البيان	قيمة التداول	نسبة من الإجمالي
القطاعات	دينار كويتي	قيمة تداول السوق
قطاع الخدمات المالية	139537309	29.5%
قطاع البنوك	100022617	21.2%
قطاع العقار	94150806	19.9%
قطاع الصناعة	64809378	13.7%
قطاع الخدمات الاستهلاكية	23847440	5.0%

	الأسبوع الثالث والثلاثون	الأسبوع الثاني والثلاثون
	20/08/2026	13/08/2026
عدد شركات ارتفعت اسعارها (شركة)	11	11
عدد شركات انخفضت اسعارها (شركة)	17	12
عدد شركات لم تتغير اسعارها (شركة)	1	6
إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال	29	29



جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

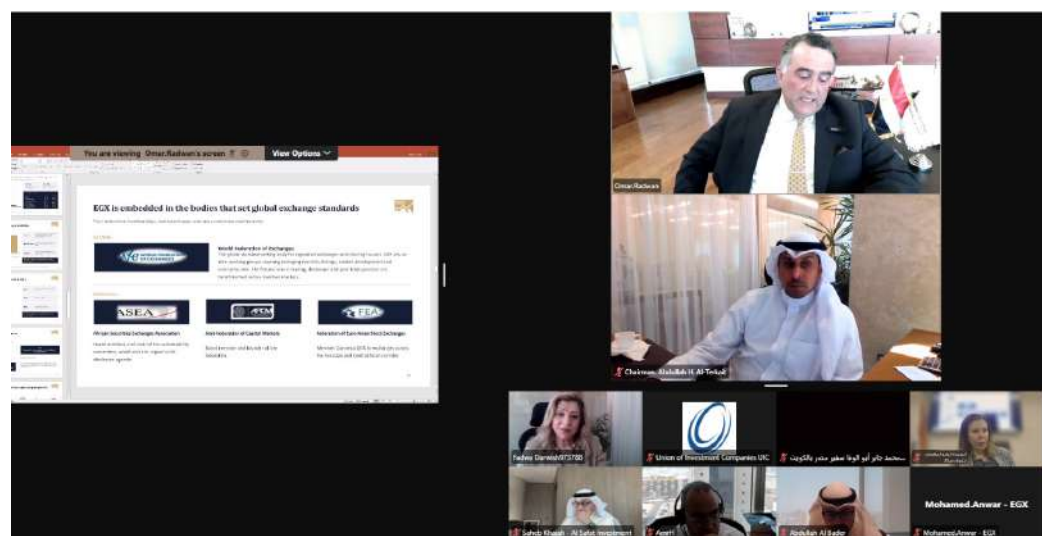
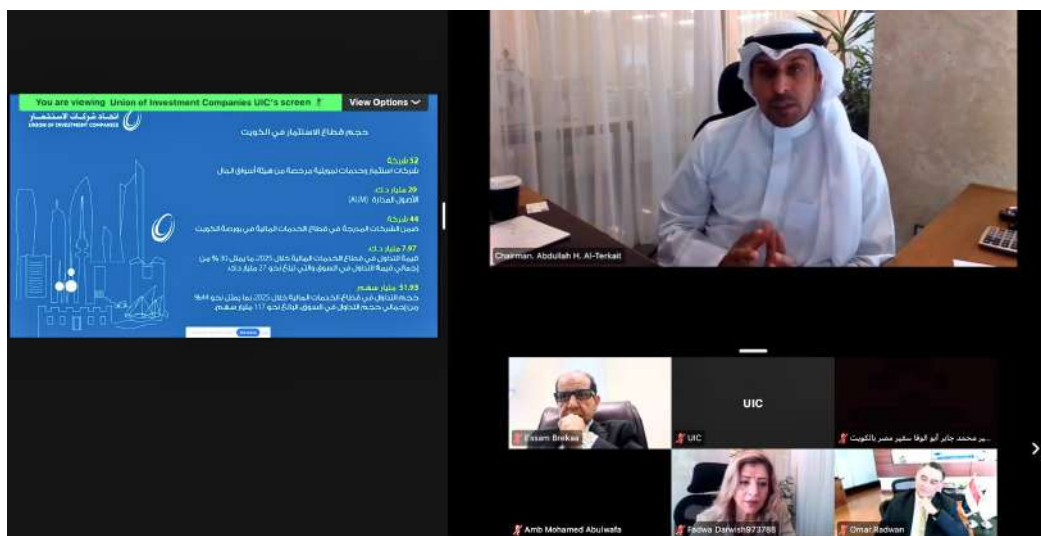
اسم الشركة		يوم الخميس	يوم الخميس	الفرق	إقفال	الفرق
		20/08/2026	2026/08/13	%	2025	%
1	بنك الكويت الوطني	795.0	813.1	(2.2)	903.2	(12.0)
2	بنك الخليج	374.4	375.4	(0.3)	352.6	6.2
3	البنك التجاري الكويتي	558.5	586.9	(4.8)	583.5	(4.3)
4	البنك الأهلي الكويتي	250.1	239.5	4.4	245.7	1.8
5	بنك الكويت الدولي	335.5	338.1	(0.8)	347.4	(3.4)
6	بنك برقان	330.2	326.7	1.1	361.3	(8.6)
7	بيت التمويل الكويتي	4,475.3	4,511.4	(0.8)	4,402.9	1.6
	قطاع البنوك	876.1	888.8	(1.4)	927.0	(5.5)
8	شركة التسهيلات التجارية	193.4	195.6	(1.1)	208.6	(7.3)
9	شركة الاستشارات المالية الدولية	1,478.0	1,515.8	(2.5)	1,778.8	(16.9)
10	شركة الاستثمارات الوطنية	330.9	337.2	(1.9)	380.0	(12.9)
11	شركة مشاريع الكويت القابضة	269.1	271.2	(0.8)	275.0	(2.1)
12	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	101.8	100.3	1.5	93.1	9.3
	قطاع الاستثمار	314.2	319.2	(1.6)	351.1	(10.5)
13	شركة الكويت للتأمين	133.2	133.5	(0.2)	140.0	(4.9)
14	مجموعة الخليج للتأمين	1,234.6	1,049.8	17.6	720.1	71.4
15	الشركة الأهلية للتأمين	340.3	340.3	0.0	363.3	(6.3)
16	شركة وربة للتأمين	210.6	214.4	(1.8)	220.7	(4.6)
	قطاع التأمين	379.1	347.7	9.0	300.2	26.3
17	شركة عقارات الكويت	758.4	760.8	(0.3)	840.2	(9.7)
18	شركة العقارات المتحدة	663.1	685.2	(3.2)	650.8	1.9
19	الشركة الوطنية العقارية	582.8	558.5	4.4	291.4	100.0
20	شركة الصالحية العقارية	1,841.7	1,874.4	(1.7)	1,827.7	0.8
	قطاع العقار	558.7	559.5	(0.1)	507.1	10.2
21	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	375.3	370.5	1.3	473.4	(20.7)
22	شركة أسمنت الكويت	610.5	612.1	(0.3)	640.7	(4.7)
23	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	683.5	682.7	0.1	839.3	(18.6)
	قطاع الصناعة	373.6	371.7	0.5	445.5	(16.1)
24	شركة السينما الكويتية الوطنية	850.6	809.8	5.0	941.6	(9.7)
25	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	1,246.6	1,184.2	5.3	1,098.5	13.5
26	شركة الاتصالات المتنقلة	1,190.4	1,202.9	(1.0)	881.4	35.1
27	شركة سنجي القابضة	117.8	119.3	(1.3)	107.9	9.2
	قطاع الخدمات	1,001.8	994.0	0.8	808.3	23.9
28	شركة نقل وتجارة المواشي	117.5	104.2	12.8	90.8	29.4
	قطاع الأغذية	443.3	440.0	0.8	436.8	1.5
29	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	1,030.1	978.6	5.3	1,000.7	2.9
	الشركات غير الكويتية	198.1	195.5	1.3	196.6	0.8
	مؤشر الشال	714.1	719.4	(0.7)	737.6	(3.2)

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

اتحاد شركات الاستثمار والبورصة المصرية يبحثان تعزيز الفرص الاستثمارية والتعاون الكويتي- المصري

التركيت: 1,800 شركة كويتية تستثمر في مصر والمرحلة المقبلة تحمل فرصاً أوسع للتعاون بين البلدين

رضوان: رأس المال السوقي للبورصة المصرية تجاوز 4 تريليونات جنيهه والإصلاحات تعزز جاذبية السوق للمستثمرين



ومصر.

ودعا شركات الاستثمار الكويتية إلى زيادة استثماراتها في مصر وتوسيع وتنويع قاعدة هذه الاستثمارات وتعزيز حضور المؤسسات الاستثمارية الكويتية في مختلف القطاعات، والاستفادة من الفرص التي يتيحها الاقتصاد المصري ومن الحوار المباشر مع قيادات البورصة والمسؤولين المعنيين لتقييم تلك الفرص على أسس اقتصادية واستثمارية واضحة.

وفي السياق ذاته، أكدت الوزيرة المفوض التجاري نشوى صلاح أن العلاقات الاقتصادية الكويتية-المصرية تمثل نموذجاً للشراكة القائمة على المصالح المتبادلة، مشيرة إلى ارتفاع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى نحو 1.387 مليار دولار خلال عام 2025، مقابل 1.311 مليار دولار في 2024، بنمو بلغ 5.8%، فيما بلغ إجمالي التدفقات الاستثمارية الكويتية إلى مصر خلال الفترة من 2004 وحتى نهاية 2025 نحو 7 مليارات دولار وفقاً لإحصائيات البنك المركزي المصري.

دور الاتحاد يتجاوز التعريف بالفرص إلى بناء جسور استثمارية

وفي الختام أكد عبدالله التركيت أن أهمية هذا اللقاء تكمن في أنه يجمع بصورة مباشرة بين مجتمع الاستثمار الكويتي والجهات المعنية بالسوق المصري، ويتيح للمستثمر الحصول على رؤية واضحة حول الإصلاحات والتطورات والمنتجات الجديدة والفرص الاستثمارية من المسؤولين وصناع القرار أنفسهم.

وأكد أن الاتحاد يسعى من خلال مثل هذه المبادرات إلى بناء جسور استثمارية وربط شركاته الأعضاء بالأسواق والفرص الإقليمية والدولية، وليس فقط التعريف بها، بما يفتح المجال أمام الحوار وتبادل الخبرات ودراسة إمكانية تحويل الفرص المطروحة إلى شركات ومشروعات استثمارية فعلية.

وأضاف أن مشاركة ما يقارب 50 شخصية من مجتمع الاستثمار والقطاع المالي الكويتي في الندوة تعكس الاهتمام بالتعرف بصورة أعمق على تطورات السوق المصري، مؤكدة أن الاتحاد سيواصل دوره كمنصة تجمع مجتمع الاستثمار الكويتي مع المؤسسات الاقتصادية والأسواق وصناع القرار إقليمياً ودولياً، بما يعزز تنافسية قطاع الاستثمار الكويتي ويوسع آفاق عمل شركاته الأعضاء.

واختتمت الندوة بالتأكيد على أهمية استمرار الحوار والتواصل بين الجانبين وتحويل العلاقات الاقتصادية الراسخة بين الكويت ومصر إلى مزيد من الفرص والشراكات الاستثمارية العملية التي تحقق المصالح المشتركة للبلدين.

أبو الوفا: نتطلع إلى توسيع وتنويع الاستثمارات الكويتية وتعزيز حضور المؤسسات الاستثمارية في السوق المصري

83 مليار دولار أمريكي، بالتزامن مع تسجيل مؤشرات التداول مستويات قياسية.

وأشار عمر رضوان إلى انضمام أكثر من 385 ألف مكود جديد إلى البورصة المصرية منذ بداية العام، وتجاوز عدد العمليات اليومية 300 ألف عملية، فيما تخطى حجم التداول اليومي حاجز 15 مليار جنيه، معتبراً أن هذه المؤشرات تعكس اتساع قاعدة المستثمرين وزيادة الوعي والإقبال على الأدوات الاستثمارية المتاحة في السوق.

كما استعرض مجموعة من الأدوات والمنتجات المالية التي تعمل البورصة على تطويرها وتنويعها، ومن بينها المشتقات والصكوك والسندات وصناديق المؤشرات وسوق الكربون، بما يساهم في تلبية احتياجات شرائح مختلفة من المستثمرين وتعزيز قدرة السوق على استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وأكد أن الإصلاحات الهيكلية وتطوير آليات السوق وتعزيز الشفافية تمثل ركائز أساسية في جهود البورصة المصرية لرفع كفاءة السوق وزيادة جاذبيته الاستثمارية.

أبو الوفا: دعوة لتعزيز الحضور الاستثماري الكويتي
بدوره، أكد السفير محمد جابر أبو الوفا، أن العلاقات المتميزة التي تجمع البلدين تشكل أساساً قوياً للبناء عليه، معرباً عن تطلعه إلى أن يواكب التعاون الاقتصادي والاستثماري عمق العلاقات السياسية والأخوية بين الكويت

نظم اتحاد شركات الاستثمار بالتعاون مع مكتب التمثيل التجاري بالسفارة المصرية لدى دولة الكويت ندوة افتراضية جمعت قيادات اقتصادية واستثمارية من دولة الكويت وجمهورية مصر العربية، بهدف التعريف بتطورات السوق المصري والإصلاحات التي شهدتها، واستعراض الفرص والمنتجات الاستثمارية المتاحة، وفتح آفاق جديدة للتعاون بين مجتمع الاستثمار في البلدين.

وشهدت الندوة مشاركة ما يقارب 50 شخصية من القيادات والمختصين في القطاع الاستثماري والمالي في دولة الكويت، إلى جانب محمد جابر أبو الوفا - سفير جمهورية مصر العربية لدى دولة الكويت - وعبدالله حمد التركيت - رئيس مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار، وعمر رضوان - رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية، والوزير المفوض التجاري نشوى صلاح - مدير شؤون الترويج للاستثمار في جهاز التمثيل التجاري المصري، والوزير المفوض التجاري عصام بريقع - رئيس المكتب التجاري في سفارة جمهورية مصر العربية لدى دولة الكويت.

التركيت: منصة لربط المستثمر الكويتي بالفرص الإقليمية

وأكد عبدالله التركيت أن تنظيم الندوة يأتي في إطار الدور الذي يقوم به اتحاد شركات الاستثمار في فتح قنوات مباشرة أمام شركات الاستثمار والمستثمرين في الكويت للتعرف على الفرص المتاحة في الأسواق الإقليمية، والتواصل مع صناع القرار والمؤسسات الاقتصادية والمالية فيها.

وقال إن مصر تمثل سوقاً مهماً وشريكاً اقتصادياً واستثمارياً رئيسياً للكويت، مشيراً إلى وجود أكثر من 1,800 شركة كويتية تستثمر في مصر، وهو ما يعكس الثقة التي يضعها المستثمر الكويتي في الاقتصاد المصري، مؤكداً أن المرحلة المقبلة تحمل إمكانات واسعة لتعزيز التعاون وبناء شراكات جديدة بين المؤسسات وشركات الاستثمار في البلدين.

وأضاف أن شركات الاستثمار الكويتية تمتلك خبرات واسعة تتجاوز إدارة الأصول إلى إدارة الثروات والصناديق والمحافظ والتمويل وترتيب وهيكلة الفرص الاستثمارية، بما يؤهلها للقيام بدور أكبر في ربط رؤوس الأموال بالفرص الاستثمارية محلياً وإقليمياً ودولياً.

رضوان: 4 تريليونات جنيهه قيمة سوقية ومنتجات استثمارية جديدة

من جانبه، استعرض عمر رضوان، - رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية، التطور الذي شهده السوق المصري خلال الفترة الماضية، موضحاً أن رأس المال السوقي للبورصة تجاوز 4 تريليونات جنيه مصري، بما يعادل نحو

بيت التمويل الكويتي:

تراجع نسبة زيادة أسعار خدمات السكن إلى 0.5% بنهاية مايو 2026

2.5% نسبة التضخم السنوي في الكويت بنهاية مايو 2026

جدول (14) معدل العائد السنوي على العقارات الاستثمارية في بعض مناطق الكويت

المحافظة	المنطقة	نسبة البناء	المساحة	الموقع	نسبة عائد البيع من دخل العقار السنوي		
					للمربع الثاني 2026		
					من	إلى	المتوسط
العاصمة	بنيد القار	250%	1000	الخليج العربي	6.15%	6.35%	6.25%
	بنيد القار	250%	1000	الاستقلال	6.20%	6.40%	6.30%
	المقوع الشرقي	240%	250	داخلي	6.30%	6.40%	6.35%
	دسمان	400%	1000	الخليج العربي	6.30%	6.50%	6.40%
حولي	حولي	250%	750	المثنى	6.25%	6.45%	6.35%
	حولي	250%	1000	موسى بن نصير	6.35%	6.50%	6.43%
	السالمية	250%	1000	الخليج العربي	6.15%	6.35%	6.25%
	السالمية	250%	1000	حمد المبارك	6.10%	6.30%	6.20%
	الشعب	250%	1000	الخليج العربي	6.10%	6.35%	6.23%
	الشعب	250%	1000	داخلي	6.20%	6.50%	6.35%
	الفروانية	250%	1000	المطار	6.65%	6.75%	6.70%
الفروانية	الفروانية	250%	750	داخلي	6.70%	6.90%	6.80%
	خيطان	250%	750	المطار	6.70%	6.80%	6.75%
	خيطان	250%	750	داخلي	6.70%	6.90%	6.80%
	الرقعي	250%	1000	الدائري الخامس	6.40%	6.50%	6.45%
	الغنطاس	250%	500	داخلي	6.70%	6.95%	6.83%
الأحمدي	الغنطاس	250%	750	رئيسي	6.75%	6.90%	6.83%
	ابو حليفة	250%	500	داخلي	6.75%	6.90%	6.83%
	ابو حليفة	250%	1000	الطريق الساحلي	6.70%	6.80%	6.75%
	المهبولة	250%	750	داخلي	6.90%	6.95%	6.93%
	المهبولة	250%	750	الفحيحيل	6.85%	7.00%	6.93%
	المهبولة	250%	1000	الطريق الساحلي	6.80%	6.90%	6.85%
	الفحيحيل	250%	500	داخلي	6.65%	6.75%	6.70%
	الفحيحيل	250%	750	رئيسي	6.70%	6.80%	6.75%
	الجهراء	250%	1000	داخلي	6.75%	6.80%	6.78%
الجهراء	الجهراء	250%	800	الجزامي	6.60%	6.75%	6.68%
	صباح السالم	170%	500	داخلي	6.00%	6.35%	6.18%
مبارك الكبير	صباح السالم	250%	1000	داخلي	6.60%	6.70%	6.65%

المصدر: بيت التمويل الكويتي

الربع الثاني 2026 ارتفع سعر الذهب مسجلاً 4,007 دولار للأونصة أعلى بنسبة ملحوظة مسجلاً زيادة 21.3% على أساس سنوي ، في حين أنه يعد أدنى مستوياته منذ بداية العام منخفضاً 14.2% عن نهاية الربع الأول 2026 مازال يشير إلى التذبذب وحالة عدم اليقين التي تشهدها الأسواق.

معدل العائد السنوي على العقارات الاستثمارية

تتمتع العقارات الاستثمارية بعوائد تنافسية مقارنة بالفرص الاستثمارية الأخرى، وتتراوح نسب العوائد من 6.00% إلى 7.10% في الربع الثاني 2026 وفقاً لعوامل

وقد انعكس تسريع إنجاز المدن السكنية المقرر تنفيذها وفق الخطط الحكومية إيجابياً على التداولات العقارية في الربع الثاني، إضافة إلى إنجاز العديد من المشروعات الحكومية والبنية التحتية إلى جانب التخطيط لمشروعات حكومية جديدة، ورغم ما شهدته المؤشرات الاقتصادية من تذبذب في ظل التوترات الجيوسياسية حيث انخفض مؤشر السوق العام في بورصة الكويت بنهاية الربع الثاني بنسبة 2.3% منذ بداية عام 2026، فانعكس ذلك في اتجاه بعض المستثمرين إلى الملاذات الآمنة ومنها العقار، وخلال

التضخم

سجل التضخم السنوي في دولة الكويت 2.5% بنهاية شهر مايو 2026 وفقاً لآخر بيانات الإدارة المركزية للإحصاء، إلا أنه يلاحظ تسارع بطيء منذ بداية النصف الثاني من عام 2025 بعد أن كان يشهد مساراً تنازلياً حين سجل 2.2% مايو 2025، في ظل زيادة متفاوتة لمستويات الأسعار، وقد تراجعت نسبة زيادة الأسعار في مكون خدمات السكن حين شهدت تضخماً سنوياً بحدود 0.5% بنهاية مايو 2026 مقابل مستوى 0.9% في نهاية الربع الرابع من عام 2025.



تسريع إنجاز المدن السكنية ينعكس إيجابياً على التداولات العقارية

تتمتع العقارات الاستثمارية بعوائد تنافسية تتراوح من 6.00% إلى 7.10% في الربع الثاني 2026



جدول (20) معدل العائد السنوي على العقارات التجارية في بعض المناطق

المحافظة	المنطقة	نسبة البناء	المساحة	الشارع	نسبة عائد البيع من دخل العقار السنوي الربع الثاني 2026		
					من	إلى	المتوسط
العاصمة	الشرق	520%	500	جابر المبارك	6.90%	7.10%	7.00%
	الشرق	520%	500	احمد الجابر	6.80%	7.05%	6.93%
	القبلة	520%	500	عبدالله المبارك	6.80%	7.05%	6.93%
	المدينة	620%	500	مبارك الكبير(البلوكات)	6.80%	7.05%	6.93%
	القبلة	620%	500	فهد السالم	6.75%	7.05%	6.90%
حولي	حولي	180%	1000	تونس	7.25%	7.50%	7.38%
	حولي	180%	1000	بيروت	7.25%	7.50%	7.38%
	حولي	180%	1000	ابن خلدون	7.40%	7.60%	7.50%
	السالمية	180%	800	حمد المبارك	7.15%	7.50%	7.33%
	السالمية	180%	500	البحرين	7.20%	7.45%	7.33%
الفروانية	الفروانية	180%	750	مناور	7.50%	7.70%	7.60%
	خيطان	180%	1000	مقابل التجاري و الإداري	7.50%	7.70%	7.60%
	خيطان (الإداري والتجاري)	300%	1000	الإداري والتجاري	7.50%	7.70%	7.60%
	الضجيج	50%	5000	السادس	7.50%	7.70%	7.60%
	الضجيج	50%	5000	داخلي	7.60%	7.95%	7.78%
الجهراء	الجهراء	100%	1000	مرزوق المتعب	6.80%	7.00%	6.90%
الأحمدي	المنقف	100%	750	العزيرية	7.85%	8.35%	8.10%
	القنطاس(الإداري والتجاري)	180%	1000	داخلي	7.50%	7.95%	7.73%
	الفحيحيل	180%	750	داخلي	7.75%	7.90%	7.83%
	الفحيحيل	180%	750	الطريق الساحلي	7.45%	7.70%	7.58%

النسبة تقريباً، وفي بعض المواقع الداخلية من منطقة الضجيج إلى 7.78% بينما يصل متوسط العائد في منطقة جليب الشيوخ إلى 8.08%.

يصل متوسط العائد على العقار التجاري في محافظة الأحمدى إلى 7.82%، ويصل متوسط العائد على العقارات التجارية في المواقع الداخلية في منطقة الفحيحيل إلى 7.83%، وفي بعض الأماكن الرئيسية من منطقة الفنطاس إلى 7.55% وفي منطقة المنقف يصل متوسط العائد إلى 8.10%.

ويبلغ متوسط العائد على العقارات التجارية في محافظة الجهراء إلى 6.94%، ويصل المتوسط في شارع مرزوق المتعب إلى 6.9% بنهاية الربع الثاني 2026.

معدل العائد السنوي على العقارات التجارية:

تتراوح نسب العوائد بين 5.70% و 8.65% وفق بيانات الربع الثاني 2026 في مناطق محافظات الكويت، وقد سجل متوسط عائد العقار التجاري في محافظة العاصمة 6.85% بنهاية الربع الثاني 2026 في حين سجل في محافظة حولي 7.38%، ويصل متوسط العائد في بعض المواقع في منطقة حولي 7.50% وفي منطقة السالمية إلى 7.33%.

ويبلغ متوسط العائد على العقارات التجارية في محافظة الفروانية 7.70% بنهاية الربع الثاني 2026، ويصل متوسط العائد في بعض مناطقها التجارية كما في المواقع المطلة على الشوارع الرئيسية بالمحافظة إلى 7.60% وفي مواقع من منطقة خيطان إلى ذات

التميز في المحافظات المختلفة، مع العلم بأن نسبة العائد من البيع لا يشمل المخالفات المفروضة وفق اللوائح والقوانين المطبقة في بلدية الكويت، ومنها تأجير السرداب وإنشاء وحدات سكنية بمساحات أقل من الحد المسموح ، وقد سجل متوسط عوائد العقارات الاستثمارية في محافظة العاصمة 6.48% بنهاية الربع الثاني 2026، وفي محافظة حولي يبلغ متوسط معدل العائد على العقار الاستثماري 6.32%.

ويبلغ متوسط العائد على العقارات الاستثمارية في محافظة الفروانية 6.63%. وفي محافظة الأحمدى 6.82%، وفي محافظة مبارك الكبير يصل متوسط العائد إلى 6.48% ويسجل في محافظة الجهراء 6.67% بنهاية الربع الثاني 2026.

الجمعية الاقتصادية الكويتية:

نجاح صناديق المؤشرات المتداولة يبدأ بإطار تنظيمي متكامل ويكتمل بالتنفيذ المؤسسي

هيئة أسواق المال: توقيت إطلاق الإطار التنظيمي يعكس اكتمال مراحل مهمة من تطوير البنية التشريعية والتشغيلية للسوق



شركة الاستثمارات الوطنية: صناديق المؤشرات المتداولة إضافة نوعية توسع خيارات المستثمرين

استعرض ممثل شركة الاستثمارات الوطنية، فهد سامي الرشيد، الرئيس التنفيذي لإدارة الأصول، فرص صناديق المؤشرات المتداولة، موضحاً أن نموها عالمياً والطلب على أدوات مرنة وبتكلفة تنافسية يدعمان تطوير منتجات محلية توسع خيارات المستثمرين. وأوضح أن صناديق المؤشرات المتداولة تُعد من أهم المنتجات الاستثمارية القادرة على تغيير نظرة المستثمرين تجاه الأسواق المالية، من وسيلة للمضاربة إلى وسيلة مهمة للدخار، أسوةً بتجارب الأسواق العالمية.

وبيّن أن وحدات صندوق المؤشرات تُدرج وتُداول في البورصة أثناء الجلسة بأسعار السوق، بخلاف الصناديق التقليدية التي تتم عمليات الاشتراك والاسترداد فيها عادةً من خلال مدير الصندوق وفق مواعيد وقيم تقييم محددة، كما تحدث عن الأدوار المختلفة للأطراف القائمة على منظومة صناديق المؤشرات المتداولة.

وأكد أن تطويرها يتطلب دراسة الجدوى واختيار المؤشر وتقييم الطلب، واستكمال الموافقات والترتيبات التشغيلية بالتنسيق بين الجهات التنظيمية والبورصة والمقاصة ومدير الصندوق ومفوض الاشتراك وصانع السوق وأمين الحفظ وبقية مقدمي الخدمات.

الجمعية الاقتصادية الكويتية: التنظيم يفتح الباب والتنفيذ يصنع الأثر

في ختام الندوة، أكدت الجمعية الاقتصادية الكويتية أن نجاح صناديق المؤشرات المتداولة يمثل مسؤولية تكاملية؛ فهئية أسواق المال تضع الإطار التنظيمي، وبورصة الكويت توفر منصة الإدراج والتداول، والشركة الكويتية للمقاصة وشركاتها التابعة تضمن كفاءة عمليات ما بعد التداول، بينما تتولى شركات الاستثمار ومديرو الأصول تصميم المنتجات وإطلاقها، ويدعم صناع السوق ومفوضو الاشتراك وشركات الوساطة سيولتها واستمراريتها.

وشددت الجمعية على أن تحويل الإطار التنظيمي إلى أثر اقتصادي ملموس يتطلب مبادرة عملية من مؤسسات القطاع الخاص، وإطلاق منتجات مبنية على دراسات حقيقية لاحتياجات المستثمرين، مع توفير ترتيبات فعالة للسيولة والإفصاح والحوكمة وإدارة تعارض المصالح.

كما أكدت الجمعية مواصلة دورها بوصفها منصة مستقلة للحوار بين الجهات التنظيمية ومؤسسات السوق والخبراء والممارسين، ومواصلة جهودها في نشر الثقافة المالية والتعريف بالأدوات الاستثمارية الحديثة، بما يسهم في تطوير سوق المال الكويتي وتعزيز دوره في خدمة الاقتصاد الوطني.

نظمت الجمعية الاقتصادية الكويتية، برعاية بنك وربة، مساء الأربعاء الموافق 19 أغسطس 2026، ندوة اقتصادية متخصصة بعنوان: «صناديق المؤشرات المتداولة (ETFs): من الإطار التنظيمي إلى اختبار السيولة والحوكمة وحماية المستثمر»، بمشاركة ممثلين عن هيئة أسواق المال، والشركة الكويتية للمقاصة، وشركة المركز المالي الكويتي، وشركة الاستثمارات الوطنية، وحضور نخبة من المختصين والمستثمرين وممثلي مؤسسات سوق المال ووسائل الإعلام.

وأدار الندوة عضو مجلس الإدارة وأمين صندوق الجمعية الاقتصادية الكويتية محمد متعب الرشيد، حيث ناقشت الأبعاد التنظيمية والتشغيلية والاستثمارية لصناديق المؤشرات المتداولة، ومدى جاهزية السوق الكويتي لاستقبالها، والأدوار المتكاملة للجهات التنظيمية وبورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة ومديري الأصول وصناع السوق ومفوضي الاشتراك وشركات الوساطة.

وأكدت الجمعية الاقتصادية الكويتية أن صدور الإطار التنظيمي يمثل خطوة أساسية لفتح المجال أمام هذا المنتج، لكنه لا يمثل نهاية الطريق؛ إذ تتحقق قيمته الاقتصادية الفعلية عندما تتمكن مؤسسات القطاع الخاص المرخصة من تحويله إلى صناديق ومنتجات استثمارية قابلة للطرح والتداول، تتمتع بالسيولة والكفاءة والحوكمة وتلبي احتياجات المستثمرين.

هيئة أسواق المال: من الإطار التنظيمي إلى منتج قابل للطرح

تناول ممثل هيئة أسواق المال عبدالرحمن يوسف الفيلاكاوي، مدير إدارة تنظيم الأسواق، دور الهيئة في تحويل صناديق المؤشرات المتداولة إلى منتج قابل للتأسيس والإدراج والتداول، في ضوء القرار رقم (80) لسنة 2026. وأوضح أن توقيت إصدار الإطار جاء بعد مراحل من تطوير منظومة السوق وبنيتها التشغيلية ورفع جاهزية الأطراف المشاركة.

واستعرض أبرز ملامح الإطار، ومنها تعريف الصندوق باعتباره صندوقاً مفتوحاً مدرجاً يتتبع مؤشراً محدداً، ووضع ضوابط لاختيار المؤشر وقياس خطأ التتبع والإفصاح عنه، واحتساب صافي قيمة الأصول ونشر قيمتها الاسترشادية خلال التداول، وتنظيم إنشاء الوحدات واستردادها وأدوار الأطراف ذات العلاقة.

كما تناول ممثل هيئة أسواق المال أحمد فيصل الخالد، مدير دائرة تنظيم أنظمة الاستثمار الجماعي إجراءات تأسيس الصندوق والتي تتم بشكل الكتروني من خلال بوابة الهيئة الالكترونية وأن طلب الإدراج يقدم للبورصة بعد الانتهاء من عملية التأسيس لدى الهيئة. كما بين الفرق بين صانع السوق والمفوض بالاشتراك وفقاً للدور المنوط لكل منهم. ومدى إمكانية الجمع بين تلك الأدوار حال استيفاء المتطلبات الرقابية بما في ذلك إدارة تعارض المصالح.

كما أوضح بأن هذه الصناديق تعزز صناعة إدارة الأصول، وتوسع الأدوات المتاحة للمستثمر المحلي على اعتبار أنها تمنح المستثمر تنوعاً عبر أداة واحدة قابلة للتداول بأسعار لحظية وذات شفافية مرتفعة، مع بقائها خاضعة لمخاطر السوق والسيولة. هذا وأكد الخالد بأن هيئة أسواق المال تدعم جميع الشركات خلال عملية التأسيس ابتداءً من تقديم الدور التوعوي في الوسائل المختلفة والتي من ضمنها هذه الندوة، وانتهاءً بتقديم طلب التأسيس والموافقة عليه من قبل الهيئة.

الشركة الكويتية للمقاصة: جاهزية متكاملة لمنظومة ما بعد التداول

أكد ممثل الشركة الكويتية للمقاصة فهد عبدالله المنصور، مساعد رئيس – تطوير المنتجات والتطوير المؤسسي، اكتمال الجاهزية الفنية والتشغيلية لاستقبال صناديق المؤشرات المتداولة فور استيفائها متطلبات هيئة أسواق المال وبورصة الكويت.

وأوضح أن منظومة الشركة تضم ثلاث شركات تابعة متكاملة: الشركة الكويتية العالمية لأمانة الحفظ بصفتها أمين حفظ ومراقب استثمار، والشركة الكويتية للإيداع المركزي لحفظ السجل وتسجيل ملكية الوحدات ونقلها، والشركة الكويتية للتقاص لإدارة مخاطر الطرف المقابل وضمان التسوية ومعالجة حالات الإخفاق.

وأضاف أن أنظمة الشركة وواجهات الربط الإلكتروني طُوّرت لدعم تعريف الورقة المالية وإنشاء وحدات الصندوق وإصدارها واستردادها وإلغائها، مؤكداً استمرار التعاون مع

- الشركة الكويتية للمقاصة: جاهزية تشغيلية متكاملة لدعم إنشاء وحدات صناديق المؤشرات وإصدارها واستردادها وإلغائها وتسوية تداولاتها.
- شركة المركز المالي الكويتي: صناديق المؤشرات توفر وصولاً أكثر سهولة وكفاءة إلى الأسواق الإقليمية وفئات الأصول المختلفة.
- شركة الاستثمارات الوطنية: التجارب العالمية والحاجة المحلية غير الملابة تفتح المجال أمام تطوير منتجات استثمارية مدرجة ومتنوعة ومنخفضة التكلفة.

الجهات التنظيمية والمشاركين في السوق لإطلاق المنتجات بكفاءة وتنويع الأدوات الاستثمارية.

شركة المركز المالي الكويتي: صناديق المؤشرات المتداولة أداة مرنة لتنويع الاستثمارات والوصول إلى الأسواق

استعرض ممثل شركة المركز المالي الكويتي أحمد خالد الشلفان، نائب رئيس أول – إدارة أسهم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مزايًا صناديق المؤشرات المتداولة كأحد الأدوات الاستثمارية التي تتيح للمستثمر الوصول إلى مجموعة متنوعة من الأوراق المالية أو فئات الأصول من خلال أداة استثمارية واحدة، بما يسهم في تسهيل إدارة المحفظة وتحقيق مستوى أعلى من التنويع بتكلفة منخفضة نسبياً.

وأوضح أن هذه الصناديق تمنح المستثمر المتخصص مرونة أكبر في توزيع أصوله، وتوفير للمستثمر غير المتخصص محفظة متنوعة دون الحاجة إلى اختيار وإدارة كل أصل على حدة، إلى جانب إتاحة الوصول إلى أسواق وفئات استثمارية متعددة، بما في ذلك الأسواق الخليجية والعالمية وأدوات الدين والسندات والصكوك.

د. خالد السوييفان: الدوائر الاقتصادية خطوة متقدمة نحو قضاء أكثر تخصصاً وكفاءة ودعماً لبيئة الأعمال



خالد السوييفان

قال أمين سر جمعية المحامين الكويتية د. خالد السوييفان إن مشروع قانون إنشاء الدوائر الاقتصادية يعكس توجهاً مهماً نحو تطوير آليات التقاضي في المنازعات الاقتصادية، من خلال بناء منظومة قضائية متخصصة لا تقتصر على مرحلة الفصل في الدعوى، بل تمتد من محاولة التسوية وتهيئة النزاع، مروراً بالخبرة والقضاء المتخصص، وانتهاءً بتنفيذ الأحكام.

وأوضح السوييفان أن أهمية المشروع تكمن في اعتماده على التخصص وتبسيط الإجراءات والاستفادة من الوسائل التقنية الحديثة، بما يهيئ لبيئة قضائية أكثر قدرة على التعامل مع طبيعة المنازعات التجارية والمالية والاستثمارية وما تتطلبه من سرعة وخبرة فنية.

وأضاف السوييفان أن المشروع يأتي متوافقاً مع عدد من التوجهات والمطالبات التي تبنتها جمعية المحامين الكويتية ضمن مبادرة النهضة التشريعية ورؤية المحامي، والتي دعت إلى تحديث منظومة التقاضي، وتعزيز التخصص القضائي، والتوسع في التحول الرقمي بما يحقق عدالة أكثر كفاءة وفاعلية.

وأشار إلى أن الأثر المنتظر من القانون لا يقاس فقط بسرعة الفصل في القضايا، وإنما بقدرته على اختصار دورة النزاع كاملة، وتحسين جودة الإجراءات والخبرة والتنفيذ، بما يسهم في استقرار المعاملات وتعزيز الثقة بالمنظومة القانونية.

وأكد السوييفان أن التطبيق الفعال للمشروع، وتوفير البنية القضائية والفنية والتقنية اللازمة له، من شأنه أن يشكل نقلة مهمة في القضاء الاقتصادي في الكويت، وأن يدعم مسار تطوير بيئة الأعمال ويعزز من جاذبيتها للاستثمار.

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية
بريد الكتروني
دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

استبيان «الاقتصادية»

أغسطس 2026

تنوع الأدوات الاستثمارية حياة للأسواق المالية

السؤال

هل تؤيد عودة
أداة الأجل والبيع
المستقبلية
إلى البورصة
من جديد؟

☐ نعم

☐ لا

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والتفاعل مع الملفات والقضايا الاقتصادية من أصحاب المصلحة من المساهمين والمستثمرين، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وتبادل وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكماً للجهود وموجهاً لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين بالسوق المالي عموماً، حول قضية محددة مساهمة في إسراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين. ونطرح في استبيان أغسطس 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهو ملف «عودة أداة الأجل والبيع المستقبلية للبورصة».

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق وإعلاء الممارسة، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية والجاذبية والريادة، وسؤال استبيان أغسطس يتمحور حول عودة أداة الأجل والبيع المستقبلية مرة أخرى للبورصة، خصوصاً وأنها أداة ناجحة وشهدت إقبال كبير وتاريخي، وذلك لتحقيق المزيد من التنوع في ظل عدم وجود أدوات مطابقة تحظى بذات النجاح والإقبال، كما أن مثل هذه الأدوات تعتبر حياة بالنسبة للأسواق المالية لتلبية رغبات ومتطلبات مختلفة، وتحقيق إيرادات وعمولات وتجذب شرائح عديدة.

يمكنكم المشاركة بأرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



بنك قطر الوطني: الصين تحولت إلى قوة مهيمنة في صادرات السيارات العالمية



الخطة الخمسية الجديدة إذ تجاوزت مركبات الطاقة الجديدة بالفعل حصة 50 بالمئة من مبيعات السيارات المحلية، وهو إنجاز تحقق قبل أكثر من عقد من الموعّد المستهدف الأصلي، ما يعني أن القطاع لم يعد بحاجة إلى الأولوية التي كان يحظى بها سابقاً. وأضاف أن الخطة الجديدة توجه الموارد نحو مجالات ناشئة مثل التكنولوجيا الكمية، والهيروجين، والتصنيع المتقدم، في حين تعيد صياغة دور السيارات الكهربائية باعتبارها جزءاً من استراتيجية أوسع لمنظومة الطاقة، مع أهداف طموحة تقضي بمضاعفة حجم البنية التحتية للشحن تقريباً ودمج المركبات مع شبكة الكهرباء بحلول عام 2030. كما لفت إلى أن الحملة الرامية إلى التركيز على الجودة بدلا من الكمية تهدف إلى الحد من المنافسة السعريّة الحادة التي أدت إلى تآكل الربحية، وتشجيع عمليات الاندماج في القطاع. ولدى تناول التقرير للعامل الثالث، رأى أن لهذه التطورات تأثيراً مزدوجاً على الاقتصاد الأوسع. فمن جهة، أصبحت هذه الصناعة ركيزة لأداء الصادرات الصينية ونموذجاً يبرز قدراتها التصنيعية والتكنولوجية، حيث ساهمت في تسجيل فائض قياسي في تجارة السلع، ومن جهة أخرى، أدت سنوات التوسع الجريء إلى ترك القطاع بفائض كبير في الطاقة الإنتاجية، إذ تتنافس أكثر من مئة علامة تجارية في السوق المحلية، وتدور معدلات استخدام المصانع حول 60 بالمئة، بينما تراجعت هوامش أرباح القطاع إلى مستويات تاريخية متدنية تبلغ نحو 3 بالمئة. واختتم البنك تقريره بالإشارة إلى أن هذه التطورات عززت العوامل الانكماشية الأوسع نطاقاً، التي يمتد تأثيرها إلى ما هو أبعد من قطاع السيارات، محذراً من أن الاعتماد الكبير على الصادرات ينطوي على مخاطر، في ظل رفع عدة أسواق رئيسية حواجز تجارية، ما دفع الشركات المصنعة إلى التوجه نحو زيادة قدراتها الإنتاجية في الخارج.

من جميع المركبات المصدرة إلى الخارج. وفي المقابل، أبرز التقرير تعقيدات تواجه السوق المحلية، مبيناً أن الخطة الخمسية الخامسة عشرة الجديدة للصين، التي تغطي الفترة من 2026 إلى 2030، استبعدت مركبات الطاقة الجديدة للمرة الأولى منذ 15 عاماً من قائمة الصناعات الناشئة الاستراتيجية. وفسّر البنك هذا التحول بأنه لا يعكس تراجعاً عن دعم القطاع، وإنما يشير إلى بلوغ الصناعة مرحلة من النضج تسمح لها بالاعتماد بدرجة أكبر على قوى السوق، بدلاً من مواصلة الاعتماد على الدعم الحكومي. ورصد بنك قطر الوطني ثلاثة عوامل رئيسية وراء طفرة صادرات الصين من السيارات الكهربائية، ومدى توافقها مع أولويات الخطة الخمسية الجديدة، وانعكاساتها على الاقتصاد الصيني الأوسع. ففي العامل الأول، لفت التقرير إلى أن الصادرات أصبحت المحرك الرئيسي لنمو قطاع السيارات في الصين، في ظل تراجع الطلب المحلي بصورة ملحوظة في بداية عام 2026 مع تقليص حوافز ضريبة الشراء السخية واستبدال الإعفاء الكامل السابق بمعدل فعلي قدره 5 بالمئة. كما ذكر أن مبيعات مركبات الطاقة الجديدة في السوق المحلية انخفضت بنحو الربع خلال الربع الأول، رغم استمرار ارتفاع الطاقة الإنتاجية. واعتبر تقرير بنك قطر الوطني أن تشغيل المصانع عند مستويات تقل كثيراً عن معدلات الاستخدام الكفء جعل الأسواق الخارجية صمام أمان لاستيعاب فائض الإنتاج، فضلاً عن كونها مصدراً لهوامش ربح أكبر، إذ تباع المركبات عادة بأسعار أعلى في الخارج مقارنة بالسوق المحلية الصينية شديدة التنافسية. وأشار إلى أن شركات مصنعة، من بينها «بي واي دي» و«جيلي» و«شيري»، وسعت حضورها العالمي بوتيرة سريعة، حيث تمثل صادراتها حالياً نحو ثلث إجمالي حجم القطاع. ثانياً، رأى التقرير أن الزخم التصديري يتماشى بصورة وثيقة مع التحول الاستراتيجي الذي تحدده

أكد بنك قطر الوطني QNB أن طفرة الحالية في صادرات السيارات الكهربائية الصينية تعكس نجاح استراتيجية الصين الصناعية، لكنها تكشف في الوقت نفسه عن تحديات النمو التي يواجهها القطاع مع تجاوزه حدود السوق المحلية. وأوضح البنك، في تقريره الأسبوعي، أن مستقبل قطاع السيارات الكهربائية سيتحدد بدرجة متزايدة بقدرته على المنافسة في الأسواق العالمية وبوتيرة اندماجه في السوق المحلية، مع تحول السياسة الصينية من الدعم النشط للقطاع إلى إدارة فائض الطاقة الإنتاجية وتعزيز الكفاءة. وأشار إلى أن السيارات الكهربائية لا تزال تمثل مصدراً للقوة والنمو الدولي للصين، لكنها في الوقت نفسه تختبر قدرة الاقتصاد الصيني على إعادة توجيه النمو بعيداً عن فائض الطاقة الإنتاجية المدفوع بالاستثمار، نحو توسع أكثر استدامة تقوده قوة الطلب. ولفت التقرير إلى أن الصين تحولت، خلال العقد الماضي، إلى قوة مهيمنة في صادرات السيارات العالمية، ففي عام 2025، بلغت صادرات مركبات الطاقة الجديدة، التي تشمل السيارات الكهربائية العاملة بالبطاريات والمركبات الهجينة القابلة للشحن والمركبات العاملة بخلايا الوقود، نحو 2.62 مليون وحدة، أي ضعف مستواها المسجل قبل عام. وأضاف أن صادرات السيارات الكهربائية العاملة بالبطاريات وحدها ارتفعت بنحو الثلث لتصل إلى 1.65 مليون وحدة، في حين زادت صادرات المركبات الهجينة القابلة للشحن بأكثر من ثلاثة أضعاف. وأوضح التقرير أن هذه الطفرة ساهمت في رفع إجمالي صادرات الصين من السيارات إلى أكثر من 7 ملايين وحدة، مما أكد مكانة البلاد كأكبر مصدر للسيارات في العالم بفارق كبير. وأشار البنك إلى استمرار هذا الزخم في عام 2026، حيث تضاعفت صادرات مركبات الطاقة الجديدة مجدداً في الربع الأول مقارنة بالعام السابق لتقترب من مليون وحدة، مستحوذة على أكثر من 40 بالمئة

الأسهم الأميركية تكبدت خسائر أسبوعية بسبب تقلبات عوائد السندات



اختتمت المؤشرات الرئيسية للأسهم الأميركية التعاملات على ارتفاع في جلسة الجمعة لكنها سجلت خسائر أسبوعية في ظل قلق المستثمرين من تقلبات عوائد السندات الحكومية وعدم وضوح تقدم في الشرق الأوسط.

وقطع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 وناسداك سلسلة مكاسب استمرت ثلاثة أسابيع، في حين مني المؤشر داو جونز بخسائر للأسبوع الثاني على التوالي.

واتخذ المستثمرون في الأسهم قراراتهم بناء على اتجاه عوائد السندات الحكومية الأميركية خلال الجلسات الماضية التي أدى خلالها احتمال ارتفاع تكاليف الاقتراض إلى تراجع الرغبة في المخاطرة.

. وقال وزير الخزانة الأميركي سكوت بيسنت إن الحكومة ربما تزيد عمليات إعادة شراء سندات الخزانة بعد إعلان مفاجئ يوم الأربعاء بأنها ستنفق مثلي المبلغ المتوقع على عمليات إعادة شراء السندات.

وقال كريس زاكاريلي، كبير مسؤولي الاستثمار في نورثلايت أسيت مانغمنت في شارلوت بولاية نورث كارولاينا: «مررنا بأسبوع متقلب إلى حد ما، شهد بعض التقلبات الصعوبة والهبوطية بسبب ارتفاع عوائد سندات الخزانة وتدخل وزير الخزانة بيسنت».

وارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بمقدار 32.94 نقطة أو 0.43% ليغلق عند 7674.10 نقطة في حين ارتفع المؤشر ناسداك المجمع 112.20 نقطة أو 0.43% إلى 26179.37. وارتفع أيضا المؤشر داو جونز الصناعي 520.93 نقطة أو 0.99% إلى 53280.14.

عطورات مقام

maqames -perfume
55205700



أسعار النفط تقفز 6% في أسبوع.. وبرنت قريب من 95 دولاراً للبرميل



النقل البحرية، والنفط الصخري الأمريكي، وفنزويلا التي تشهد انتعاشاً رغم وجود اختناقات، والإمارات التي لا تواجه قيوداً، كلها عوامل تساهم في زيادة المعروض من النفط.. وزادت الأسعار بسبب مخاوف من استمرار تقليص الإمدادات من كبرى الدول المنتجة للخام في منطقة الشرق الأوسط.

وانتهى سريان الاتفاق السابق بين الولايات المتحدة وإيران هذا الأسبوع دون مساع من الطرفين لاستئناف المحادثات. وذكرت مصادر تجارية أن عروض النفط الخام الإيراني للمشتريين الصينيين انخفضت فيما ارتفعت الأسعار هذا الأسبوع بعدما أدى الحصار الأمريكي إلى تقليص شحنات طهران، مع تلويح واشنطن بفرض المزيد من العقوبات.

وقال كريستوبوس نياجا محلل الأبحاث في إمباير إف.إكس: «قد يكون التأثير الفوري على المعروض محدوداً، لأن الصادرات الإيرانية مقيدة بشدة بالفعل بسبب الحصار البحري الأمريكي».

وتابع: «لكن زيادة حوادث الشحن والرد على العقوبات الاقتصادية قد يفاقمان الوضع الحالي في وقت لا تزال فيه حركة عبور مضيق هرمز أقل بكثير من المستويات العادية». وقال فيل فلين كبير المحللين في مجموعة برايس فيوتشرز، إن حلولاً بديلة ومصادر إمداد بديلة يتم إيجادها في الوقت الذي لا يزال فيه مضيق هرمز مقيداً.

وأضاف فلين في مذكرة: «لا يزال مضيق هرمز يمثل مشكلة، لكنه لم يعد القصة الوحيدة... فالأنايب، ورحلات

ارتفعت أسعار النفط في جلسة الجمعة بعد تهديد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بفرض عقوبات اقتصادية على الشركاء التجاريين لإيران، مما عزز التوقعات بنقص في الإمدادات في الأسابيع المقبلة.

وصعدت العقود الآجلة لخام برنت 61 سنتاً عند التسوية، بما يعادل 0.65%، إلى 94.39 دولار للبرميل. وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 23 سنتاً أو 0.26% إلى 87.06 دولار للبرميل.

وزاد خام برنت بنسبة 6.39% بينما ارتفع سعر خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 5.66% هذا الأسبوع، حيث سجل كلاهما أعلى مستوى لهما منذ 24 يوليو/ تموز في الجلسة السابقة، وفق «رويترز».

عطالورات

مقاميس
maqames -perfume

55205700



MIDDLE EAST
Forbesأكبر 10 شركات وساطة في الخليج
وفقاً لقيمة التداولات

القيمة المتداولة في النصف الأول من عام 2026	السوق	القيمة المتداولة في النصف الأول من عام 2026	السوق
6 J.P.Morgan	21.5 مليار دولار	1 SNB Capital	46.5 مليار دولار
7 EFG Hermes	18.1 مليار دولار	2 Morgan Stanley	44.3 مليار دولار
8 QNB FINANCIAL SERVICES	17.7 مليار دولار	3 الراجحي المالية	43.9 مليار دولار
9 EFG Hermes	15.8 مليار دولار	4 Merrill Lynch	27.8 مليار دولار
10 درayah	15 مليار دولار	5 Goldman Sachs	22.2 مليار دولار

المصدر: أسواق المال الخليجية • البيانات بنهاية النصف الأول من عام 2026
تم استبعاد بورصة الكويت لعدم الإفصاح عن قيمة التداولاتأكبر 10 شركات
وساطة خليجية
تفتقد أي شركة
من أقدم سوق
في المنطقة

أظهر تقرير بشأن أكبر 10 شركات وساطة في الأسواق الخليجية خلو القائمة من أي شركة كويتية رغم عراقية السوق وتاريخ قطاع الوساطة والدمج الذي تم في القطاع والتحالفات المألوفة لأغلبية الشركات .

من برميل الخام إلى مضخة الوقود...
هوامش التكرير تشعل الأسعار

والاضطرابات المرتبطة بمضيق هرمز، إلى جانب الهجمات الأوكرانية على منشآت الطاقة الروسية وقيود الصين على صادرات الوقود، أدت إلى تقليص المعروض من البنزين والديزل ووقود الطائرات. وهنا تظهر المفارقة: المصافي ما زالت قادرة في مناطق عدة على الحصول على الخام وتشغيل وحداتها، لكن الحصول على المنتجات المكررة أصبح أكثر صعوبة. ويقول محللون إن كل برميل إضافي من الوقود أصبح أكثر قيمة في السوق من برميل إضافي من الخام، وهو ما يدفع هوامش التكرير إلى الارتفاع.

«1-2-3» في الولايات المتحدة 70 دولاراً للبرميل الشهر الماضي، مقارنة بمستويات معتادة في نطاق العشرات المنخفضة.

وهذا الارتفاع يعكس مدى اتساع الفجوة بين قيمة الوقود المكرر وتكلفة الخام، ويشير إلى أن المصافي التي تستطيع تأمين الخام وتشغيل وحداتها بكامل طاقتها تحقق هوامش استثنائية.

لماذا ترتفع الهوامش الآن؟

السبب الرئيسي أن العالم فقد كميات من المنتجات المكررة بوتيرة أسرع من فقدانه الخام؛ فالحرب في إيران

لا تكمن الضغوط التي تواجه أسواق الطاقة العالمية في ارتفاع أسعار النفط الخام وحده؛ فمع استمرار اضطرابات الإمدادات في الشرق الأوسط وروسيا، انتقل جانب مهم منها إلى المصافي التي تحول النفط الخام إلى البنزين والديزل ووقود الطائرات، لتقفز قيمة هذه المنتجات مقارنة بتكلفة الخام الذي تدخل به المصافي.

وتشير هذه التطورات إلى أن سوق الوقود المكرر أصبحت أكثر ضيقاً من سوق الخام، في وقت تعمل فيه المصافي بمعدلات مرتفعة لتلبية الطلب وتعويض النقص الناتج عن تعطل عدد من المنشآت وتراجع صادرات بعض المنتجين. والنتيجة هي ارتفاع ما يعرف باسم «هوامش التكرير»، وهي أحد أهم المؤشرات التي تحدد ربحية المصافي، لكنها في الوقت نفسه تساعد في تفسير جانب من الارتفاع الذي يصل في النهاية إلى المستهلك عند محطة الوقود.

ما هوامش التكرير؟

ببساطة، يمثل هامش التكرير الفرق بين قيمة المنتجات النفطية التي تنتجها المصفاة وتكلفة النفط الخام الذي تستخدمه لإنتاجها؛ فإذا اشترت مصفاة برميلاً من النفط الخام مقابل 80 دولاراً، واستطاعت بيع المنتجات الناتجة عنه بما يعادل 95 دولاراً، فإن الفارق البالغ 15 دولاراً يمثل بصورة مبسطة هامشاً قبل احتساب تكاليف التشغيل والنقل وغيرها.

لكن العملية أكثر تعقيداً من مجرد طرح سعر النفط من سعر البنزين؛ فالمصفاة تنتج مزيجاً من البنزين والديزل ووقود الطائرات والمنتجات الأخرى، وتختلف قيمة كل منتج وفقاً للطلب والمواصفات والمنطقة الجغرافية.

لذلك يستخدم قطاع التكرير مجموعة من المؤشرات لقياس ربحية تحويل الخام إلى منتجات.

ماذا يعني «1-2-3»؟

من أشهر هذه المؤشرات هامش التكسير «1-2-3»، وهو معيار شائع في السوق الأميركية، ويفترض أن المصفاة تشتري 3 براميل من النفط الخام وتحولها إلى برميلين من البنزين وبرميل واحد من الديزل. وبالتالي، يقيس المؤشر الفرق بين قيمة المنتجات الثلاثة وتكلفة براميل الخام الثلاثة. ووفقاً لبيانات نقلتها «وول ستريت جورنال»، تجاوز هامش

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

قراءنا الأعزاء..

خدمة إرسال الواتس أب تواجه
مشاكل فنية وتحديات
في الإرسال تابعونا

عبر الحسابات التالية

قناة الاقتصادية الكويتية على واتساب



www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

العملات المشفرة تضيف 440 مليار دولار إلى قيمتها السوقية خلال أسبوع

قفزت القيمة السوقية الإجمالية للعملات المشفرة بنحو 20.3% إلى 2.61 تريليون دولار خلال الأسبوع المنتهي في 21 أغسطس/ آب، مقارنة بنحو 2.17 تريليون دولار في نهاية الأسبوع السابق، مضيفةً نحو 440 مليار دولار، وسط صعود واسع للعملات الرئيسية وعودة التدفقات إلى صناديق المؤشرات المتداولة.

وبلغ حجم التداول اليومي 182.6 مليار دولار، فيما استحوذت بيتكوين على 59.4% من إجمالي السوق، وفق بيانات CoinMarketCap. كما قفز مؤشر الخوف والطمع إلى 76 نقطة، مقارنة بـ 36 نقطة قبل أسبوع، في تحول يعكس الارتفاع السريع في شهية المخاطرة.

لماذا ارتفعت السوق؟

بدأ الزخم في 19 أغسطس بعدما أعلنت وزارة الخزانة الأميركية مضاعفة الحد الأقصى لعمليات إعادة شراء السندات طويلة الأجل، من ملياري دولار إلى ما لا يقل عن 4 مليارات دولار للعملية الواحدة، اعتباراً من 9 سبتمبر. وجاء القرار بعد موجة بيع دفعت عائد سندات الخزنة لأجل 30 عاماً إلى أعلى مستوياته منذ 2007. وأدى الإعلان في البداية إلى تراجع العوائد والدولار، ما عزز جاذبية الأصول عالية المخاطر والأصول التي ينظر إليها بعض المستثمرين باعتبارها وسيلة للتحوط من تراجع قيمة العملات. وأفادت رويترز بأن صعود العملات تسارع بفعل تغطية مراكز البيع، بعد أسابيع من التداول في نطاقات ضيقة، رغم أن أثر تدخل الخزنة في سوق السندات ظل محدوداً وقصير الأجل.

دفعة تنظيمية وتدفقات نقدية

تزامن تحسن السيولة مع تطورات تنظيمية أميركية عززت توقعات السوق بزيادة وضوح القواعد المنظمة للأصول الرقمية. ففي 18 أغسطس اقترحت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية إطاراً جديداً لعروض بعض الأصول المشفرة، يتضمن إعفاءات من التسجيل ومساراً أكثر وضوحاً لجمع التمويل مع الحفاظ على متطلبات الإفصاح وحماية المستثمرين.

وفي اليوم التالي، دعا الرئيس الأميركي دونالد ترامب المشرعين إلى تمرير «نسخة عادلة» من قانون Clarity Act. كما أعلن رئيس لجنة تداول السلع الأجلة مايكل سيلينج توجيه موظفي اللجنة إلى دراسة قواعد يمكنها إنشاء هيكل رقابي لأسواق الأصول المشفرة استناداً إلى الصلاحيات القائمة، حتى في حال استمرار تعثر التشريع داخل الكونغرس.

وجاء الصعود مدعوماً كذلك بعودة الطلب المؤسسي، إذ استقطبت صناديق بيتكوين الفورية الأميركية نحو 1.6 مليار دولار من التدفقات الصافية بين الاثنين والخميس، بينها نحو 606 ملايين دولار في 20 أغسطس وهي أكبر تدفقات يومية منذ مايو.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الالكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf